

أثر العلاقة بين أنماط هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على جودة المراجعة (دراسة تطبيقية)

ا.د. محمد على وهدان*

ا.م.د. أسامة عبد المنعم الخولي**

نهال أحمد سليمان صقر***

(*) ا.د. محمد على وهدان: استاذ المحاسبة والمراجعة - قسم المحاسبة - كلية التجارة - جامعة المنوفية .

(**) ا.م.د. أسامة عبد المنعم الخولي: استاذ المحاسبة المساعد - كلية التجارة - جامعة المنوفية

(***) نهال أحمد سليمان صقر: باحثة ماجستير - كلية التجارة - جامعة المنوفية

ملخص البحث:

هدفت الدراسة إلى تفسير العلاقة بين نمط هيكل الملكية وجودة المراجعة، وأثر خصائص مجلس الإدارة على جودة المراجعة، وكذلك أثر كل من هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على جودة المراجعة وذلك من خلال دراسة تطبيقية في بيئة الأعمال المصرية. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين أنماط هيكل الملكية (الملكية المؤسسية - الملكية المركزة - الملكية الإدارية) وجودة المراجعة الخارجية. كذلك يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين خصائص مجلس الإدارة (حجم مجلس الإدارة - إستقلالية مجلس الإدارة - إزدواجية المدير التنفيذي) وجودة المراجعة الخارجية. كما يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأنماط هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على جودة المراجعة الخارجية، وذلك في بيئة الأعمال المصرية. وتوصي الدراسة ضرورة تضمين مجالس إدارات الشركات لأعضاء مستقلين من غير التنفيذيين من ذوي الخبرة المالية وكذلك وضع حدود لنسب الملكية بأشكالها المختلفة في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، ومع ضرورة الإلتزام بالإفصاح عن هيكل الملكية.

الكلمات المفتاحية: هيكل الملكية، خصائص مجلس الإدارة، جودة المراجعة.

Abstract:

The study aimed to explain the relationship between the type of ownership structure and the quality of the audit, and the effect of the characteristics of the board of directors on the quality of the audit, as well as the effect of both the ownership structure and the characteristics of the board of directors on the quality of the audit, through an applied study in the Egyptian business environment. The study found a statistically significant relationship between ownership structure types (institutional ownership - concentrated ownership - administrative ownership) and the quality of external audit. There is also a statistically significant relationship between the characteristics of the board of directors (board size - independence of the board of directors - duality of the CEO) and the quality of external audit. Finally, there is a statistically significant effect of ownership structure patterns and board characteristics on the quality of external audit. This is in the Egyptian business environment. The study recommends the necessity of including independent, non-executive members with financial experience in the boards of directors of companies, as well as setting limits on ownership percentages in various forms in companies listed on the Egyptian Stock Exchange, and the need to commit to disclosing the ownership structure.

Key words: Ownership Structure – Board Characteristics – Audit Quality

١ - مقدمة ومشكلة البحث:

زاد الاهتمام بالمعلومات المحاسبية بظهور نمط جديد هو شركات الأموال إذا انفصلت إدارة الشركة من مالكيها (حملة الأسهم) مما تطلب تقديم المعلومات المحاسبية من قبل الإدارة إلى المساهمين للاطمئنان على حسن إدارة أموالهم، ولم يقتصر الاهتمام بالمعلومات المحاسبية على حملة الأسهم فقط بل شمل أيضاً الدائنين والمقرضين والدولة والعاملين بالشركة وعملائها فضلاً عن الإدارة (إسماعيل، نعوم، ٢٠١٢، ص ١١٥). كل هذه المتغيرات وغيرها أدت إلى ضرورة الاهتمام بالطلب المتزايد على تدعيم الثقة في صحة المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية، بما يمكن مستخدمي هذه القوائم من ترشيد قراراتهم الاستثمارية في الأوراق المالية والتوسع في هذه الاستثمارات، والقدرة على مواجهة الظروف المختلفة للصدود أمام التحديات المتزايدة التي تفرضها الظروف الإقليمية والدولية على حد سواء، وبصفة خاصة في ظل تزايد حالات التعثر والفشل المالي للمشروعات، وتدعيم الثقة في صحة المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية من خلال الإفصاح المناسب، الذي يعني أن تشمل القوائم المالية وملحقاتها على كافة المعلومات التي تمكن مستخدمي هذه القوائم من الاعتقاد بأن القوائم المالية تمثل بعدالة مركز المشروع المالي ومصادرها واستخدامات الأموال فيه، كما تجعل مستخدم القوائم يتق بأن ما عرض في القوائم المالية وملحقاتها هي معلومات تساعده في تقييم أداء المشروع الذي يرغب في اتخاذ قرار الاستثمار بشأنه (حميدة، ٢٠٠١، ص ٢٨١).

وقد ترتب على ذلك زيادة أهمية حوكمة الشركات ليس باعتبارها وسيلة من وسائل الرقابة الداخلية وإنما كنظام متكامل يحكم عمل كافة المتعاملين وذوي العلاقة ببيئة الأعمال باختلاف أنواعها. ولقد زاد الإهتمام مؤخراً بجودة عملية المراجعة نتيجة للعديد من الإخفاقات المالية التي حدثت في بداية القرن الحالي، وبالتالي أرجع الكثير من مستخدمي القوائم المالية أسبابها إلى عدم قيام المراجعين بأداء عملية المراجعة بالكفاءة والمهارة اللازمة لإكتشاف التلاعب والتحريفات الجوهرية في القوائم المالية حيث تلعب جودة المراجعة الخارجية دوراً مهماً في إضفاء الثقة على القوائم المالية من قبل المستخدمين، وذلك في ظل تعارض المصالح بين الإدارة ومستخدمي القوائم المالية وذلك في حال عدم نزاهة الإدارة، الأمر الذي قد يخلق العديد من المشاكل التي تنتج عن قيام الإدارة بممارسات إدارة الأرباح للتلاعب في القوائم المالية بما يخدم تحقيق أهدافها، ولذلك تظهر أهمية جودة عملية المراجعة الخارجية حيث تعتبر الضمان الحقيقي للحفاظ على مصلحة مستخدمي القوائم المالية بالإضافة إلى

زيادة جودة المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية مما يساعد على إضفاء الثقة والمصدقية من قبل مستخدمي القوائم المالية (صالح، ٢٠١٦، ص.٤٣). وتعتبر جودة المراجعة بمثابة السند الأساسي لثقة المستثمرين في المعلومات المالية كما أنها تلعب دوراً تكاملياً في المساهمة في النمو الإقتصادي للمجتمع وإستقراره المالي وإعترافاً بهذا الدور فقد ألزمت المعايير الدولية للمحاسبة والمراجعة مراقبي الحسابات بمجموعة من القواعد السلوكية التي تحكم عملهم وهي تزيد عن المتطلبات النظامية التي تفرضها الدولة وتضفي عليها بعداً آخر أخلاقياً، تعرف بإسم قواعد سلوك وأداب المهنة والتي تهدف إلى رفع مستوى المهنة وتحسين أداء أعضائها وإكتساب ثقة المجتمع (أبو دنيا، ٢٠١٤، ص.٢١). فيما يُعد هيكل الملكية من آليات الحوكمة المؤثرة والتي تلعب دوراً بالغ الأهمية في تخفيض مشكلة الوكالة وحل صراع المصالح ما بين المساهمين والمديرين، كما تُعد من الموضوعات التي حظيت بإهتمام الباحثين والشركات التي تنتم بفصل الملكية عن الإدارة، فإن وجود فئة خاصة من المساهمين يُمكن أن يكون لهم تأثير إيجابي في تقليل تكاليف الوكالة ومن ثم التأثير الرقابي الفعال على سلوكيات المديرين (Odeleye,2018,P55)، كما يُمكن اعتبار مجلس الإدارة من القواعد والآليات المهمة للمديرين بالشركات حسب وجهة نظر المساهمين، ويتم انتخابه من قبل المساهمين بشكل واضح ومباشر، ويوجد لمجلس الإدارة عديد من الوظائف والمهام التي توكل لهم، مثل المراقبة لتصرفات وسلوك المديرين من أجل منع أي سلوك غير سوي ممكن أن يحدث من قبلهم، بالإضافة إلى ذلك وضع العديد من الاستراتيجيات المتعلقة بالشركة، والتي تهدف في الأساس لزيادة الأرباح التي تؤدي إلى كسب رضاء المساهمين وأصحاب المصالح في الشركة بالإضافة إلى كسب مساهمين متوقعين في المستقبل (Daadaa,2018,P.21)

وباستقراء التقارير السنوية لبعض الشركات المساهمة تبين وجود تفاوت كبير فيما يتعلق باختلاف تركيبة كل من هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة في تلك الشركات، كما حددت النصوص التشريعية الحدود الدنيا لخصائص مجلس الإدارة، ومنها على سبيل المثال: ألا يقل عدد أعضاء مجلس الإدارة عن ثلاثة أعضاء، وأن يكون أغلبية أعضاء مجلس الإدارة من الأعضاء غير التنفيذيين. مثل هذه النصوص أعطت الحرية الكافية للجمعية العامة للمساهمين في تشكيل مجلس الإدارة سواء من حيث العدد أو من حيث طبيعة الأعضاء - تنفيذيين/ غير تنفيذيين - الأمر الذي قد يكون له تأثير على جودة المراجعة. ومما لا شك فيه أن هذا التنوع والاختلاف في خصائص مجلس الإدارة، يؤثر في قراراته وتوصياته، كما أن ارتفاع نسبة هيكل الملكية لأحد الفئات المالكة يجعل لها

نفوداً وتأثيراً في اتخاذ القرار داخل مجلس الإدارة دون غيرها. وهو ما يمثل دافعاً هاماً للبحث في دراسة "هل يكون التنوع والاختلاف في نمط هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة في الشركات المساهمة المصرية تأثير على جودة المراجعة". وعليه يمكن صياغة مشكلة الدراسة كما يلي:

- هل توجد علاقة بين هيكل الملكية وجودة المراجعة؟
- هل توجد علاقة بين خصائص مجلس الإدارة وجودة المراجعة؟
- هل توجد علاقة لكل من هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على جودة المراجعة؟

٢- أهداف البحث:

يتمثل الهدف الرئيس للبحث في دراسة واختبار أثر هيكل الملكية المتمثل في (الملكية المؤسسية، ملكية كبار المستثمرين، الملكية الإدارية)، وخصائص مجلس الإدارة المتمثل في (حجم مجلس الإدارة، استقلالية مجلس الإدارة، ازدواجية مهام الرئيس التنفيذي) على مستوى جودة المراجعة الخارجية بالشركات المسجلة بالبورصة المصرية.

٣- أهمية البحث:

يستمد البحث أهميته العلمية من الأهمية التي يحظى بها هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة في ضوء قواعد الحوكمة وأثرها على تحسين جودة عملية المراجعة، وذلك في ضوء تزايد حالات التلاعب في القوائم المالية والفساد المالي في الشركات على المستوى المحلي والدولي، وفشل مراجعي الحسابات في إكتشاف التحريفات الجوهرية في القوائم المالية والتقارير عنها. كما يستمد البحث أهميته التطبيقية من الدور الذي يُمكن أن تقوم به الدراسة من إضافة وإثراء لأدبيات البحث المحاسبي في تفسير أثر العلاقة بين نمط هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على جودة المراجعة الخارجية في البيئة المصرية.

٦- الإطار النظري للدراسة:

٦-١ هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة:

٦-١-١ مفهوم هيكل الملكية:

عرف البعض هيكل الملكية بأنه "وسيلة للسيطرة الداخلية تركز على الجوانب المحددة لملكية الشركة، كما تشير إلى الطريقة التي يتم بها توزيع رأس مال الشركة بين مجموعة من الأفراد والمؤسسات من خلال حقوق تمثيل هذه الملكية". وأشارت دراسة أخرى بأن هيكل الملكية "يمثل حصص المساهمين في الشركة موزعة إما وفقاً لملكية الأسهم أو هوية ملاكها" (يسن، ٢٠١٦،

ص ٦٧)، كما عرف آخر هيكل الملكية بأنه "الفئات المختلفة من المساهمين الذين يمتلكون حصص في أسهم الشركة، ودرجة تركيز ملكية كل مساهم منهم التي تحدد نصيبه من حقوق التصويت والعوائد المتبقية" (محمد، ٢٠١٥، ص. ١١٠)

٦-١-٢ أهمية الإفصاح عن هيكل الملكية:

- يرى كل من (Muller-Kahle, 2015, pp72-73) أن أهمية هيكل الملكية تتمثل في:
- ١- اعتبار الإفصاح عن هيكل الملكية أحد المبادئ الأساسية لحوكمة الشركات حيث تطالب الشركات بالإفصاح عن هيكل رأس المال والترتيبات التي تمكن بعض المساهمين من الحصول على قدر من التحكم الذي يؤثر على سياسة الشركة بما لا يتناسب مع مساهمتهم.
 - ٢- أنه يمكن أصحاب القرار (المساهمين) من اتخاذ قرارات وتوزيع السيطرة داخل الشركة بسبب حق التصويت مثل انتخاب أعضاء مجلس الإدارة والتصديق على تعيين المدير التنفيذي وأعضاء لجنة المراجعة والمراجع الخارجي.
 - ٣- يعتبر الإفصاح عن هيكل الملكية له دور في زيادة كفاءة الأسواق المالية عن طريق زيادة الشفافية.
 - ٤- أصدرت الهيئة العامة للرقابة المالية في مصر قرارًا رقم ٣١ لسنة ٢٠١١ بالإفصاح عن هيكل الملكية وأي تغييرات تطرأ عليه وذلك بشكل دوري كل ثلاثة أشهر.
 - ٥- أصبح الإفصاح عن هيكل الملكية إلزاميًا ويعتبر من ضمن قواعد قيد واستمرار قيد الأوراق المالية بالبورصة المصرية وذلك على الموقع الإلكتروني للبورصة.
 - ٦- أصدرت المنظمات المهنية المنظمة لمهنة المحاسبة والمراجعة المعيار الدولي رقم (٢٤) ونظيره المصري المعيار المحاسبي المصري رقم (١٥) الإفصاح عن الأطراف ذوي العلاقة وذلك بشكل غير مباشر من خلال التأكيد على ضرورة الإفصاح عن العمليات التي تتم بين الشركة وبين الأطراف الأخرى التي لها نصيب في الشركة.

٦ / ١ / ٢ أنماط هياكل الملكية:

مما لا شك فيه أن هناك تباين في هياكل ملكية الشركات ليس بين دول العالم فحسب بل وبين الشركات داخل الدولة الواحدة، حيث يتحدد هيكل ملكية الشركة باختلاف حصص الملكية للملاك، ويترتب على تباين هيكل الملكية في الشركات اختلاف قدرة المساهمين الرقابية على الإدارة

وإمكانية حصولهم على المعلومات اللازمة لتقييم أداء الإدارة، ومن ثم سيتم تناول أنماط هيكل الملكية من حيث حجم ملكية الأسهم، ومن حيث هوية ملكية الأسهم على النحو التالي:

- ١- هياكل الملكية المركزة Concentrated Ownership Structures.
- ٢- الملكية الإدارية Managerial Ownership.
- ٣- الملكية العائلية Family Ownership.
- ٤- الملكية المؤسسية Financial Institutional Ownership.
- ٥- ملكية العاملين Employee Ownership.
- ٦- الملكية الحكومية: Government Ownership.
- ٧- هياكل الملكية المشتتة: Dispersed Ownership Structure.

٦-٢ خصائص مجلس الإدارة:

يمثل مجلس إدارة الشركات أحد الآليات التنظيمية لحوكمة الشركات، والتي يمكن من خلاله مراقبة وتوجيه سلوك الإدارة العليا بالشركة، لاتخاذ القرارات التي تؤدي إلى تعظيم مصالح الأطراف المهمة، ويقوم مجلس الإدارة كأحد محددات الحوكمة في التأكد من سلامة التقارير المحاسبية والمالية للشركة، والالتزام بأحكام القوانين، والإشراف على عملية الإفصاح، ووضع استراتيجية الشركة، وتحديد أهداف الأداء، ومراقبة التنفيذ لذلك يمثل مجلس إدارة الشركة من منظور حوكمة الشركات أحد الآليات التي تتحمل مسئولية تخفيف حدة مشاكل الوكالة بين الإدارة والأطراف المهمة، والعمل على تقديم تقارير مالية جيدة (عبدالعليم، ٢٠٢١، ص. ٢٨) يتولى مجلس إدارة الشركة إدارة الأنشطة المختلفة للشركة بناء على تكليف من الجمعية العامة للمساهمين، لذلك فإن المسئولية النهائية عن الشركة تظل لدى المجلس، ولو قام بتشكيل لجان أو تفويض جهات أو أفراد آخرين في القيام ببعض أعماله، ويتم مساعلة المجلس ومحاسبتة عن إدارة الشركة من قبل الجمعية العامة للمساهمين. ويلعب مجلس إدارة الشركة دوراً هاماً وحاسماً في وضع الأهداف الإستراتيجية للشركة، وإقرار الخطط والسياسات العامة التي تهيمن على سير العمل بالشركة، وكذلك مراقبة أداء الإدارة التنفيذية، والتأكد من فعالية هيكل الرقابة الداخلية وإدارة مخاطر الشركة، وتحديد الأسلوب الأمثل لتطبيق الحوكمة، واعتماد السياسات والمعايير المهنية الواجب إتباعها من قبل العاملين بما ينعكس على أدائهم وتصرفاتهم. ولذلك فإن لقرارات مجلس الإدارة تأثيراً كبيراً على أداء الشركة بما يضمن الحفاظ على أصولها وتعظيم ثروة مساهميها، ولذلك فإن مجلس الإدارة وجد لحماية

مصالح المساهمين والأطراف ذات العلاقة، لأن مجلس الإدارة مكلف بممارسة الإشراف والرقابة لضمان أن الإدارة تعمل لمصلحة المساهمين والأطراف ذات العلاقة، وبالتالي ضمان جودة التقارير المالية والحد من التلاعب في التقارير المالية (قنديل، ٢٠٢٢، ص. ١٠٢٨)

٦-٢-١ مسؤوليات مجلس الإدارة:

- يقوم مجلس الإدارة بالعديد من المهام داخل الشركة وذلك بهدف التطبيق الجيد لآليات الحوكمة وبالتالي تحسين ملاءمة معلومات هيكل القياس الهرمي للقيمة العادلة وخاصة فيما يتعلق بالمستوى الثالث، حيث تتمثل مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة فيما يلي (صالح، ٢٠١٦، ص ١٥):
- وضع الاستراتيجيات والسياسات والخطط والاجراءات التي من شأنها تحقيق مصلحة الشركة وأهدافها وتعظيم حقوق مساهميها.
 - اتخاذ الاجراءات اللازمة لضمان حصول جميع المساهمين على حقوقهم ومعاملتهم بشكل يحقق العدالة والمساواة دون تمييز ولضمان الالتزام بالقوانين واللوائح السارية.
 - وضع سياسة إدارة المخاطر التي قد تواجهها الشركة.
 - وضع سياسة الإفصاح والشفافية الخاصة بالشركة ومتابعة تطبيقها.
 - إعداد التقارير السنوية ونصف السنوية وربيع السنوية وتعرض تقريباً سنوياً على المساهمين.
 - وضع اجراءات عمل لتطبيق قواعد الحوكمة الرشيدة في الشركة وتقييم مدى الالتزام بتطبيقها بشكل سنوي.
 - اتخاذ الخطوات الكفيلة بتحقيق الرقابة الداخلية على سير العمل في الشركة.

٦-٢-٢ أهم خصائص مجلس الإدارة:

يلعب مجلس الإدارة دوراً هاماً في مراقبة سلوك الإدارة وفي عمل توافق في المصالح بين المساهمين وإدارة المنشأة، حيث يعد مجلس الإدارة وكيلاً عن المساهمين لإدارة المنشأة والرقابة على إدارته التنفيذية، ويمتلك أعضاء مجلس الإدارة السلطة لتعيين وإقالة ومراقبة الإدارة العليا وكذلك تحديد مكافآتهم، مع الأخذ في الاعتبار تحقيق قيمة أفضل للمساهمين وحماية رأس المال المستثمر (Jerab, 2011, P.7)، إلا أن فعالية الدور الرقابي للمجلس تتوقف على مايتسم به من خصائص، ويجب أن تتوفر تلك الخصائص في المجلس لأنها تساعد على تفعيل عملية الرقابة، وتتمثل خصائص مجلس الإدارة على النحو التالي:

١- حجم مجلس الإدارة.

٢- إستقلال مجلس الإدارة

٣- الجمع بين دور رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب Duality Role

٤- عدد اجتماعات مجلس الإدارة Number of meetings

٥- التنوع بين الجنسين في مجالس الإدارة: Gender Diversity

٧- الدراسات السابقة ذات الصلة:

تعرض الباحثة في هذا القسم إلى تحليل أدبيات الفكر المحاسبي التي اهتمت بتفسير العلاقة بين نمط هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة وأثر ذلك على جودة المراجعة الخارجية، كما يلي:

دراسة (Makni et al., 2012) وهدفت تلك الدراسة إلى: تحليل آليات الحوكمة ممثلة بهيكل الملكية، وحجم الشركة، ومدى وظيفتها، وتركيب مجلس الإدارة على مستوى جودة المراجعة، واشتملت عينة الدراسة على ٢٩ شركة مدرجة في بورصة تونس (WVMT) للفترة من (٢٠٠٥-٢٠٠٩م) بمجمل (١٣٧) مفردة. وتوصلت الدراسة إلى: تأثير حجم مجلس الإدارة، وازدواجية مهام المدير التنفيذي، ووجود مستثمرين كبار على مستوى جودة المراجعة بصورة إيجابية ولكن في المقابل تؤثر احتمالية وجود مستثمرين مؤسسات وحجم الشركة بصورة عكسية على جودة المراجعة. بالإضافة إلى عدم وجود تأثير لوجود أعضاء مستقلين في مجلس الإدارة ومدى وظيفتها الشركة على اختيار منشأة مراجعة ذو جودة أعلى.

في حين هدفت دراسة (Alfraih, 2016) إلى الكشف عن العلاقة بين تركيبة مجلس الإدارة متمثلة " باستقلالية المجلس، وتنوعه وتعدد عضويات الأعضاء، وحجمه، وازدواجية مهام المدير التنفيذي" وبين اختيار منشأة المراجعة وجودة أداء المراجعة، ومن أجل تحقيق هدف الدراسة أجريت على عينة تتكون من (١٩٥) شركة مدرجة في بورصة الكويت لعام ٢٠١٣. وتوصلت الدراسة إلى: وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين حجم مجلس الإدارة واستقلاليته وتنوعه وبين احتمالية اختيار منشأة مراجعة من (Big4)، كما توصلت إلى وجود تأثير سلبي لازدواجية مهام المدير التنفيذي على احتمالية اختيار مراجع ذو جودة عالية، أيضاً تعدد عضويات أعضاء مجلس الإدارة وبين اختيار مراجع من (Big4) كانت في اتجاه إيجابي ولكن لم تكن دالة إحصائية. وبصورة

عامة أشارت الدراسة إلى أن تركيبة مجلس الإدارة تؤثر على اختيار منشأة المراجعة حيث تشكل آلية لتعزيز ودعم مراجعي حسابات ذو جودة عالية.

في حين هدفت دراسة (غريب، ٢٠١٦) إلى دراسة أثر خصائص مجلس الإدارة والملكية المؤسسية على جودة المراجعة الخارجية في شركات المساهمة السعودية، وأجريت الدراسة على عينة مكونة من (١٠١) شركة غير مالية مدرجة بالبورصة السعودية. **وتوصلت الدراسة:** إلى وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية لكل من وجود أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين والملكية المؤسسية على جودة المراجعة الخارجية، وعدم وجود تأثير معنوي لكل من حجم المجلس وازدواجية مهام المدير التنفيذي على جودة المراجعة في الشركات محل الدراسة.

أما دراسة (Khasharmeh, H., & Joseph, N 2017) فقد هدفت إلى التعرف على أثر هيكل الملكية كعنصر أساسي في الحوكمة على جودة المراجعة متمثلة في حجم منشأة المراجعة، حيث تم تمثيل هيكل الملكية من خلال الملكية الأجنبية، وتركز الملكية، وملكية المؤسسات، وذلك على عينة تتكون من (٣٨) شركة مدرجة و(٩٨) شركة غير مدرجة في بورصة البحرين لعام ٢٠١٥م. **وتوصلت الدراسة إلى:** إن متغير الملكية الأجنبية له علاقة قوية إيجابية مع جودة المراجعة، وأن ملكية المؤسسات وتركيز الملكية لها علاقة إيجابية ولكنها غير دالة إحصائياً على تحسين جودة المراجعة.

كذلك هدفت دراسة (Al-Najjar, 2018) إلى معرفة آليات الحوكمة الداخلية مثل استقلالية كل من مجلس الإدارة ولجنة المراجعة، واجتماعات مجلس الإدارة ولجنة المراجعة، بالإضافة إلى حجم مجلس الإدارة، على خصائص جودة المراجعة، وتحديد تأثيره على أتعاب المراجعة وعلى احتمالية تعيين مراجعي من (Big4). وتكونت عينة الدراسة من (٣٠٧) شركة متوسطة وصغيرة غير مالية في الفترة من (٢٠٠٠-٢٠٠٩م). **وتوصلت الدراسة إلى:** وجود تأثير سلبي لاستقلالية لجنة المراجعة على أتعاب المراجعة. أما فيما يتعلق بتأثير تلك الآليات على قرار اختيار منشأة المراجعة. فقد أثر كلاً من من استقلالية مجلس الإدارة وعدد اجتماعات لجنة المراجعة تأثير إيجابي على قرار اختيار منشأة مراجعة ذو جودة أعلى.

أيضاً هدفت دراسة (خليل، ٢٠١٩) إلى تحديد علاقة وتأثير كلاً من أنماط هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة بمنظمات الأعمال المختلفة، على الدور الرقابي للجنة المراجعة وانعكاس ذلك على الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات المحاسبية وذلك من خلال القيام بإجراء دراسة

تطبيقية على عدد (٣٠) شركة مساهمة مصرية مسجلة بالبورصة المصرية ضمن مؤشر EGX 70 خلال الفترة من عام ٢٠١٥ حتى عام ٢٠١٧ بإستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة لإجراء التحليل الإحصائي واختبار فروض البحث. وتوصلت الدراسة إلى: وجود علاقة إرتباط موجبة ذات دلالة إحصائية بين أنماط الملكية المختلفة وبين الدور الرقابي للجنة المراجعة، وكان أكثر أنماط الملكية تأثيراً هو نمط الملكية المؤسسية، كذلك توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين خصائص مجلس الإدارة وممارسة الدور الرقابي للجنة المراجعة للحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية.

طبقاً لما انتهت إليه الدراسات السابقة يُمكن للباحثة الإشارة إلى بعض الدلالات وواجه الاستفادة منها، وما تمتاز به الدراسة الحالية كما يلي:

- عدم وجود إتفاق بين الدراسات السابقة حول طبيعة العلاقة بين نمط هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة وجودة المراجعة، فما تعده إحدى الدراسات آثاراً إيجابية تعده دراسة أخرى آثاراً سلبية، وتراه دراسة ثالثة ليس له تأثير، وذلك على كل نمط من أنماط هيكل الملكية وأيضاً على كل خاصية من خصائص مجلس الإدارة.
- يرجع التباين في الدراسات السابقة حول أثر نمط هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على جودة المراجعة إلى اختلاف الدول التي أجريت فيها هذه الدراسات من حيث العوامل البيئية والاجتماعية والثقافية والقانونية، والتي قد تنعكس على أعضاء مجلس الإدارة، وكذلك نمط الملكية، ودورهم الفاعل في اتخاذ القرارات بشركات المساهمة على وجه العموم، واختيار منشأة المراجعة على وجه الخصوص.
- تمتاز الدراسة الحالية من ناحية هدفها العام وهو معرفة أثر هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على جودة المراجعة في بيئة الأعمال المصرية.

٨- فروض البحث:

- فى ضوء ما تم عرضه من الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث وفي سياق مشكلة البحث يمكن صياغة فروض البحث كما يلي:
- **الفرض الأول:** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أنماط هيكل الملكية (الملكية المؤسسية - الملكية المركزة - الملكية الإدارية) وجودة المراجعة الخارجية.
 - **الفرض الثاني:** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين خصائص مجلس الإدارة (حجم مجلس الإدارة- إستقلالية مجلس الإدارة - إزدواجية المدير التنفيذي) وجودة المراجعة الخارجية.

▪ **الفرض الثالث:** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأنماط هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على جودة المراجعة الخارجية.

٩- منهجية البحث:

تعتمد الباحثة على كلاً من المنهج الاستنباطي في مراجعة الأدب المحاسبي في مجال نمط هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة وجودة المراجعة الخارجية، بهدف الاستفادة منه في صياغة الإطار النظري والاستفادة من المساهمات العلمية ذات الصلة، والمنهج الاستقرائي لبلورة تأثير كل من نمط هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة.

٩-١ مجتمع البحث:

يتمثل مجتمع الدراسة في شركات المساهمة المسجلة في بورصة الأوراق المالية المصرية والمدرجة في مؤشر (EGX100) وذلك خلال سلسلة زمنية من السنوات من عام ٢٠١٨م حتى عام ٢٠٢١م. وقامت الباحثة باختيار عينة من شركات المساهمة المدرجة في مؤشر (EGX100) والموزعة على عدد من القطاعات الاقتصادية المختلفة وفقاً لمدى استيفاء الشركات لمجموعة من المحددات والضوابط حددتها الباحثة والتي يجب أخذها في الاعتبار عند تعميم نتائج الدراسة وهي:

- ١- أن تكون أسهم تلك الشركات مقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية ضمن مؤشر البورصة (EGX100)، وتكون خاضعة للتداول داخل المؤشر طوال سنوات الدراسة.
- ٢- إستبعاد شركات القطاع الخدمات المالية (قطاع البنوك، وقطاع الخدمات المالية غير المصرفية) لما لهما من خصائص تميز طبيعة عملهما، بالإضافة إلى إختلاف المتطلبات القانونية والتنظيمية التي تخضع لها هذه المؤسسات والتي يلزمها بها البنك المركزي.
- ٣- أن تكون الشركة قد مضى على قيدها في البورصة أكثر من أربعة سنوات وهي مدة الدراسة، وألا تكون قد تعرضت للشطب أو الاندماج أو التوقف خلال فترة الدراسة.
- ٤- أن تتوفر التقارير المالية السنوية للشركة بانتظام، والافصاح عنها بالعملة المصرية (الجنيه المصري)، وأن تتوفر فيها بيانات كافية لحساب متغيرات الدراسة

٩-٢ متغيرات الدراسة وطرق قياسها:

المتغير المستقل (X):

(أ) أنماط هيكل الملكية: حددت الباحثة بعض أنماط هيكل الملكية وطرق قياسها كما يلي:

١- الملكية المؤسسية: يتم قياس نسبة الملكية المؤسسية (Institutional Ownership) من خلال نسبة الأسهم المملوكة من جانب المؤسسات مثل البنوك، شركات التأمين، صناديق الاستثمار، الشركات القابضة، صناديق التقاعد والمعاشات واتحاد العاملين، إلى عدد الأسهم الكلية للشركة.

٢- الملكية المركزة: يتم قياس تركيز الملكية (Concentrated Ownership) بنسبة الأسهم المملوكة من جانب كبار المساهمين الذين يملكون ٥% أو أكثر.

٣- الملكية الإدارية: يتم قياس الملكية الإدارية (Managerial Ownership) من خلال نسبة الأسهم المملوكة من جانب الإدارة العليا والإدارة التنفيذية إلى إجمالي الأسهم.

(ب) خصائص مجلس الإدارة: حددت الباحثة بعض خصائص مجلس الإدارة وطرق قياسها كما يلي:

١- حجم مجلس الإدارة: يتم قياس هذا المتغير (Board size) بعدد أعضاء مجلس الإدارة وفقا لتقرير الإفصاح عن هيكل الملكية للشركة الموجهة إلى البورصة المصرية سنوي، وعند قياس الأثر التفاعلي بين خصائص الإدارة وأنماط هيكل الملكية يتم التعامل مع هذا المتغير كمتغير وهمي يأخذ القيمة (١) إذا كان عدد أعضاء مجلس الإدارة أكبر من (١٠) أعضاء، والقيمة (٠) بخلاف ذلك، حيث تضمنت لائحة حوكمة الشركات في مصر المادة الثانية عشرة نصًا مفاده ألا يقل عدد أعضاء مجلس الإدارة عن ثلاثة، ولا يزيد على ثلاث عشرة عضواً. كما حدد نظام الشركات في المادة (٦٦) منه الحد الأدنى لمجلس الإدارة بثلاثة أعضاء.

٢- إستقلالية مجلس الإدارة: يتم قياس هذا المتغير (Board Independence) بعدد أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين إلى إجمالي أعضاء مجلس الإدارة، وعند قياس الأثر التفاعلي بين خصائص الإدارة وأنماط هيكل الملكية يتم التعامل مع هذا المتغير كمتغير وهمي يأخذ القيمة (١) إذا كان إستقلالية أعضاء مجلس الإدارة أكبر من (٥٠%)، والقيمة (٠) بخلاف ذلك، فعلى المستوى التشريعي في مصر نصت لائحة حوكمة الشركات على وجوب أن تكون أغلبية أعضاء المجلس من الأعضاء غير التنفيذيين.

٣- إزدواجية دور المدير التنفيذي: يتم قياس هذا المتغير (CEO duality) كمتغير وهمي يأخذ القيمة (١) إذا كان هناك فصل بين مهام المدير التنفيذي للشركة ومهام رئيس مجلس الإدارة، والقيمة (٠) بخلاف ذلك. وفي جمهورية مصر العربية وفقاً لنص المادة الثانية عشرة من لائحة الحوكمة فقرة (د)، يحظر الجمع بين منصب رئيس مجلس الإدارة وأي منصب تنفيذي بالشركة.

ولأغراض التحليل الإحصائي وإمكانية قياس الأثر التفاعلي لأنماط هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة يتم تكوين متغير تجميعي لخصائص مجلس الإدارة تمثل الخصائص الجيدة لمجلس الإدارة وفقاً لقواعد الحوكمة في مصر، يأخذ هذا المتغير القيمة من (١) حتى (٣) حسب مدى اتفاق حجم مجلس الإدارة واستقلاليتيه وإزدواجية دور المدير التنفيذي لقواعد الحوكمة في مصر.

المتغير التابع (Y): جودة المراجعة الخارجية (Audit Quality):

يتم قياس جودة المراجعة الخارجية بدلالة متغير ممارسات إدارة الأرباح بالقوائم المالية، حيث إنخفاض ممارسات إدارة الأرباح بالقوائم المالية للشركة يدل على جودة المراجعة من قبل مراقب الحسابات لهذه القوائم، ويُعد نموذج (Jones, 1991) المعدل من أكثر النماذج المستخدمة لقياس ممارسات إدارة الأرباح ويعتمد هذا النموذج على حساب الاستحقاقات الاختيارية كمؤشر لإدارة الأرباح، ويمكن حسابه من خلال الخطوات التالية:

تحديد قيمة حسابات الاستحقاق الكلية (TA) Total Accruals:

تم قياس الاستحقاق الإجمالي بطريقة التدفق النقدي من خلال الفرق بين صافي الدخل قبل البنود غير العادية أو الدخل بعد الفوائد والضرائب والتدفق النقدي من العمليات التشغيلية.

$$TA_{it} = IBX_{it} - CFO_{it}$$

حيث أن: TA يمثل إجمالي حسابات الاستحقاق للشركة (i) خلال الفترة (t)، IBX_{it} يمثل الدخل قبل البنود غير العادية، أو الدخل بعد الفوائد والضرائب للشركة (i) في السنة (t)، CFO_{it}: يمثل التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للشركة (i) في السنة (t).

بناء نموذج الانحدار لمجموعة المتغيرات المؤثرة على حسابات الاستحقاق الكلية:

تم استخدام النموذج المقترح من جانب (Kothari et al., 2005) والذي يمثل تعديلاً لنموذج (Jones 1991) بالأداء المالي للشركة، ويسمى نموذج مطابقة الأداء (PM)، وطبقاً لهذا النموذج فإن معادلة الانحدار المستخدمة للعوامل المؤثرة على حسابات الاستحقاق الكلية تتمثل فيما يلي:

$$TA_{it} = \beta_0 + \beta_1 \left(\frac{1}{A_{it}} \right) + \beta_2 \left(\frac{\Delta REV_{it} - \Delta AR_{it}}{A_{it-1}} \right) + \beta_3 \left(\frac{PPE_{it}}{A_{it-1}} \right) + \beta_4 \left(\frac{ROA_{it}}{A_{it-1}} \right) + \varepsilon_{it}$$

حيث أن: A: إجمالي الأصول في نهاية السنة، ΔREV : تمثل التغير في إيرادات الشركة (i) في العام (t) عن العام السابق (t-1)، ΔAR : تمثل التغير في حسابات المدينين للشركة (i) في العام (t) عن العام السابق (t-1)، PPE: تمثل الأصول الثابتة (العقارات والآلات والمعدات) خلال العام، ROA: يمثل معدل العائد على الأصول، ε : تمثل المبلغ المتبقي (residuals) في معادلة الانحدار.

تحديد قيمة حسابات الاستحقاق غير الاختيارية (Nondiscretionary Accruals):

يتم في هذه المرحلة استخدام القيم التقديرية لمعالم نموذج الانحدار ($\beta_{0,1,2,3,4}$) في المرحلة السابقة لتحديد قيمة حسابات الاستحقاق غير الاختيارية لكل شركة على حدة وخلال كل سنة من سنوات الدراسة، وذلك من خلال المعادلة:

$$NDA_{it} = \hat{\beta}_0 + \hat{\beta}_1 \left(\frac{1}{A_{it}} \right) + \hat{\beta}_2 \left(\frac{\Delta REV_{it} - \Delta AR_{it}}{A_{it-1}} \right) + \hat{\beta}_3 \left(\frac{PPE_{it}}{A_{it-1}} \right) + \hat{\beta}_4 \left(\frac{ROA_{it}}{A_{it-1}} \right) + \varepsilon_{it}$$

حيث أن: (NDA): تمثل حسابات الاستحقاق غير الاختيارية.

تقدير الاستحقاق الاختياري (DA) Discretionary Accruals:

تم تقدير (DA) من خلال الفرق بين كل من الاستحقاق الإجمالي وغير الاختياري كالتالي:

$$DA_{it} = TA_{it} - NDA_{it}$$

وتم استخدام (DA_t) كمؤشر لإدارة الأرباح، حيث يشير قيمة الاستحقاق الاختياري إلى وجود إدارة للأرباح، أما إذا كانت قيمة الاستحقاق الاختياري مساوية للصفر أو قريبة من الصفر فإن ذلك يشير إلى عدم وجود إدارة للأرباح.

المتغيرات الرقابية (C):

تعتمد الباحثة على بعض المتغيرات الرقابية والتي قد يكون لها تأثير على المتغير التابع للدراسة (جودة المراجعة الخارجية)، ومن ثم يجب إدراجها كمتغيرات رقابية وذلك لضمان تحييد أثرها عند قياس أثر أنماط هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على جودة المراجعة، ومن أهم هذه المتغيرات وطرق قياسها يوضحها الجدول التالي:

جدول (١) طرق قياس المتغيرات الرقابية

التعريف الإجرائي (طريقة القياس)	مبشرات الإدخال كمتغير رقابي	المتغيرات الرقابية
يقاس حجم الشركة باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول	توصلت الأدلة التطبيقية للعديد من الدراسات إلى أن حجم الشركة وربحيتهما والرافعة المالية لها وحجم مكتب المراجعة يؤثر كل منهما جودة المراجعة، وأن هناك تفاوت في اتجاه هذه العلاقة (إيجابية - سلبية)	حجم الشركة (FSIZE)
يقاس من خلال نسبة صافي ربح الشركة إلى إجمالي أصول الشركة في نهاية العام		ربحية الشركة (ROA)
تقاس الرافعة المالية بنسبة إجمالي الديون (الإلتزامات المتداولة والإلتزامات طويلة الأجل) إلى حقوق الملكية.		الرافعة المالية (LEV)
إعتمدت الباحثة عند قياسها لحجم مكتب المراجعة على مدى إرتباط مكتب المراجعة بأحد المكاتب الكبرى (BIG4) بحيث يأخذ المتغير القيمة (١) في حالة إذا كان مكتب المراجعة للشركة من مكاتب المراجعة الكبرى (BIG4) أو يرتبط بها، والقيمة (٠) بخلاف ذلك.		حجم مكتب المراجعة (BIG4)

٣-٩ الأساليب الإحصائية المستخدمة

قامت الباحثة بتطبيق بعض الأساليب الإحصائية الواردة بمجموعة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية [Statistical Package for Social Science (SPSS)] (الإصدار ٢٥)) وقد تطلبت طبيعة البيانات تحديد الخطوات والأساليب الإحصائية، والتي تتمثل فيما يلي:

تحديد مدى صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي من خلال اختبار مدى تبعية البيانات للتوزيع الطبيعي بإستخدام إختبار (Kolmogorov - Smirnov) واختبار (Shapiro-Wilk)، وقياس القدرة التفسيرية لنماذج الدراسة من خلال اختبار التداخل الخطي (Multi-) Collinearity والإرتباط الذاتي بين المتغيرات المفسرة من خلال اختبار (Durbin Watson Test).

توصيف المتغيرات الكمية للدراسة من خلال أساليب الإحصاء الوصفي وأهمها الوسط الحسابي، الانحراف المعياري، وأعلى قيمة وأقل قيمة.

إختبار فروض الدراسة من خلال أساليب الإحصاء الاستدلالي وأهمها تحليل الارتباط (Correlation analysis)، وتحليل الإنحدار (Regression Model) بنوعيه البسيط والمتعدد، مع التركيز على معامل التحديد (R Square).

وفى ضوء ما سبق يمكن للباحثة تحديد الأساليب المستخدمة في التحليل الإحصائي كما يلي:

أساليب الإحصاء الوصفي:

Mean	الوسط الحسابي.
Standard Deviation	الإنحراف المعياري
Minimum/Maxmim	أكبر قيمة وأقل قيمة.

أساليب الإحصاء الاستدلالي:

Test of Normality	اختبار التوزيع الطبيعي
Durbin Watson Test	اختبار الارتباط الذاتي
Multicol linearity Test	اختبار التداخل الخطي
Kruskal-Wallis Test	اختبار كروسكال ويلز للتباين
Correlation Coefficient	معامل الارتباط.
Regression Model	نموذج الانحدار.

٩-٤ نماذج الدراسة:

في ضوء فروض الدراسة قامت الباحثة بتطوير (٩) نماذج كمية من خلالها يتم قياس أثر أنماط هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على جودة المراجعة الخارجية في وجود بعض المتغيرات الرقابية (الحاكمة) التي حددتها الباحثة والتي من شأنها ضبط العلاقة فيما بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة، وذلك كما يلي:

النموذج الأول: نموذج لاختبار أثر الملكية المؤسسية على جودة المراجعة الخارجية، ويمكن صياغته بالمعادلة التالية:

$$AQ = \beta_0 + \beta_1(INSOWN) + \beta_2(FSIZE) + \beta_3(ROA) + \beta_4(LEV) + \beta_5(BIG4) + \epsilon$$

معادلة (١)

حيث: INSOWN هي الملكية المؤسسية، FSIZE هو حجم الشركة، LEV درجة الرفع المالي، ROA ربحية الشركة، BIG4 يمثل حجم مكتب المراجعة.

النموذج الثاني: نموذج لاختبار أثر الملكية المركزة على جودة المراجعة الخارجية، ويمكن صياغته بالمعادلة التالية:

$$AQ = \beta_0 + \beta_1(CONOWN) + \beta_2(FSIZE) + \beta_3(ROA) + \beta_4(LEV) + \beta_5(BIG4) + \epsilon$$

معادلة (٢)

حيث: CONOWN هي الملكية المركزة، FSIZE هو حجم الشركة، LEV درجة الرفع المالى، ROA ربحية الشركة، BIG4 يمثل حجم مكتب المراجعة. النموذج الثالث: نموذج لاختبار أثر الملكية الإدارية على جودة المراجعة الخارجية، ويمكن صياغته بالمعادلة التالية:

$$= \beta_0 + \beta_1(MANOWN) + \beta_2(FSIZE) + \beta_3(ROA) + \beta_4(LEV) + \beta_5 AQ + \text{BIG4} + \text{eit} \quad \text{معادلة (٣)}$$

حيث: MANOWN هي الملكية الإدارية، FSIZE هو حجم الشركة، LEV درجة الرفع المالى، ROA ربحية الشركة، BIG4 يمثل حجم مكتب المراجعة. النموذج الرابع: نموذج لاختبار أثر حجم مجلس الإدارة على جودة المراجعة الخارجية، ويمكن صياغته بالمعادلة التالية:

$$= \beta_0 + \beta_1(BSIZE) + \beta_2(FSIZE) + \beta_3(ROA) + \beta_4(LEV) + \beta_5 AQ + \text{BIG4} + \text{eit} \quad \text{معادلة (٤)}$$

حيث: BSIZE هي حجم مجلس الإدارة، FSIZE هو حجم الشركة، LEV درجة الرفع المالى، ROA ربحية الشركة، BIG4 يمثل حجم مكتب المراجعة. النموذج الخامس: نموذج لاختبار أثر إستقلالية مجلس الإدارة على جودة المراجعة الخارجية، ويمكن صياغته بالمعادلة التالية:

$$= \beta_0 + \beta_1(BIND) + \beta_2(FSIZE) + \beta_3(ROA) + \beta_4(LEV) + \beta_5 AQ + \text{BIG4} + \text{eit} \quad \text{معادلة (٥)}$$

حيث: BIND هي إستقلالية مجلس الإدارة، FSIZE هو حجم الشركة، LEV درجة الرفع المالى، ROA ربحية الشركة، BIG4 يمثل حجم مكتب المراجعة. النموذج السادس: نموذج لاختبار أثر إزدواجية دور المدير التنفيذى على جودة المراجعة الخارجية، ويمكن صياغته بالمعادلة التالية:

$$= \beta_0 + \beta_1(CEODUA) + \beta_2(FSIZE) + \beta_3(ROA) + \beta_4(LEV) + \beta_5 AQ + \text{BIG4} + \text{eit} \quad \text{معادلة (٦)}$$

حيث: CEODUA هي إزدواجية دور المدير التنفيذى، FSIZE هو حجم الشركة، LEV درجة الرفع المالى، ROA ربحية الشركة، BIG4 يمثل حجم مكتب المراجعة.

النموذج السابع: نموذج لاختبار أثر الملكية المؤسسية وخصائص مجلس الإدارة على جودة المراجعة الخارجية، ويمكن صياغته بالمعادلة التالية:

$$BC) + \beta_2(FSIZE) + \beta_3(ROA) * = \beta_0 + \beta_1(INSOWN AQ) + \beta_4(LEV) + \beta_5(BIG4) + \epsilon_{it} \quad \text{معادلة (٧)}$$

حيث: $INSOWN*BC$ هي الملكية المؤسسية في ضوء الخصائص الجيدة لمجلس الإدارة، $FSIZE$ هو حجم الشركة، LEV درجة الرفع المالي، ROA ربحية الشركة، $BIG4$ يمثل حجم مكتب المراجعة.

النموذج الثامن: نموذج لاختبار أثر الملكية المركزة وخصائص مجلس الإدارة على جودة المراجعة الخارجية، ويمكن صياغته بالمعادلة التالية:

$$BC) + \beta_2(FSIZE) + \beta_3(ROA) * = \beta_0 + \beta_1(CONOWN AQ) + \beta_4(LEV) + \beta_5(BIG4) + \epsilon_{it} \quad \text{معادلة (٨)}$$

حيث: $CONOWN*BC$ هي الملكية المركزة في ضوء الخصائص الجيدة لمجلس الإدارة، $FSIZE$ هو حجم الشركة، LEV درجة الرفع المالي، ROA ربحية الشركة، $BIG4$ حجم مكتب المراجعة.

النموذج التاسع: نموذج لاختبار أثر الملكية الإدارية وخصائص مجلس الإدارة على جودة المراجعة الخارجية، ويمكن صياغته بالمعادلة التالية:

$$BC) + \beta_2(FSIZE) + \beta_3(ROA) * = \beta_0 + \beta_1(MANOWN AQ) + \beta_4(LEV) + \beta_5(BIG4) + \epsilon_{it} \quad \text{معادلة (٩)}$$

حيث: $MANOWN*BC$ هي الملكية الإدارية في ضوء الخصائص الجيدة لمجلس الإدارة، $FSIZE$ هو حجم الشركة، LEV درجة الرفع المالي، ROA ربحية الشركة، $BIG4$ حجم مكتب المراجعة.

١٠ - نتائج التحليل الإحصائي للبيانات والمعلومات:

واعتمد تحليل نتائج الدراسة على ثلاث مراحل بدأت بالتحقق من صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي ومدى قوة نماذج الدراسة، ثم تناول الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة وانتهاء بتقدير نماذجها واختبار الفروض من خلال تحليل الارتباط والانحدار.

ولتحقيق الهدف من هذا البحث تتناولت الباحثة التحليل الإحصائي للبيانات ونتائج اختبار فروض الدراسة من خلال النقاط التالية:

1-1-1 صلاحية البيانات واختبار التداخل الخطي والإرتباط الذاتي

للتحقق من صلاحية البيانات وجودة نماذج الدراسة قامت الباحثة بما يلي:

1-1-1-1 تحديد تبعية البيانات للتوزيع الطبيعي (Normal Distribution Test):

قامت الباحثة باستخدام اختبار (Kolmogorov - Smirnov) واختبار (Shapiro-Wilk) للتأكد من أن نمط التوزيع الذي تسلكه بيانات الدراسة هو توزيع طبيعي وذلك بالنسبة لمتغيرات الدراسة المتصلة، وذلك لتحديد نوع الاختبارات التي ستستخدمها الباحثة في التحليل الإحصائي للبيانات مابين اختبارات الإحصاء المعلمي واختبارات الإحصاء اللامعلمي، والجدول التالي يوضح قيم الاختبارات والقيمة الإحتمالية (P-value) لكل متغير أمام كل اختبار:

جدول (٢) نتائج اختبار تبعية بيانات متغيرات الدراسة المتصلة للتوزيع الطبيعي

-Wilk Shapiro Statistic		Kolmogorov-Smirnov Statistic		متغيرات الدراسة	
P-value	Value	P-value	Value		
٠.٠٠٠٠	٠.٦٩٤	٠.٠٠٠٠	٠.١٨٧	JONES	ممارسات إدارة الأرباح (مقياس بديل لجودة المراجعة)
٠.٠٠٠٠	٠.٨٥٤	٠.٠٠٠٠	٠.٢٩٤	BSIZE	حجم مجلس الإدارة
٠.٠٠٠٠	٠.٨٠٤	٠.٠٠٠٠	٠.٢٧٨	BIND	استقلالية مجلس الإدارة
٠.٠٠٠٠	٠.٨١٩	٠.٠٠٠٠	٠.١٩٥	INSOWN	الملكية المؤسسية
٠.٠٠٠٠	٠.٨٢١	٠.٠٠٠٠	٠.٢٣٢	CONOWN	الملكية المركزية
٠.٠٠٠٠	٠.٧٩٨	٠.٠٠٠٠	٠.٢٢٢	MANOWN	الملكية الإدارية
٠.٠٠٠٠	٠.٩٨٩	*٠.٢٠٠	٠.٠٣٧	FSIZE	حجم الشركة
٠.٠٠٠٠	٠.٦٧٨	٠.٠٠٠٠	٠.٢١٦	ROA	ربحية الشركة
٠.٠٠٠٠	٠.٣٣٩	٠.٠٠٠٠	٠.٣٣٩	LEV	الرافعة المالية

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات التحليل الإحصائي، وعدد المشاهدات (٢٧٢) مشاهدة، ومعنوية الأختبارات عند (٠.٠٥)

يتضح من الجدول السابق أن القيمة الإحتمالية (P-value) لاختبار (Kolmogorov-Smirnov) واختبار (Shapiro-Wilk) أقل من (٠,٠٥) لمعظم المتغيرات، وبناءً على ذلك فإن النمط الذي تسلكه بيانات متغيرات الدراسة المتصلة لا يتبع التوزيع الطبيعي، ومن ثم قبول الفرض العدمي بأن تلك البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي، وفي محاولة من الباحثة للتغلب على مشكلة عدم

تبعية بيانات متغيرات الدراسة المتصلة للتوزيع الطبيعي فقد تم إعادة إجراء الاختبارات بعد استخدام دلة اللوغاريتم (natural logarithm function) إلا أن نتائج إعادة الاختبار لم تأتي بجديد، حيث أن النمط الذي تسلكه بيانات معظم المتغيرات ما زال لا يتبع التوزيع الطبيعي، وجدير بالذكر فإن هذه المشكلة يمكن التغاضي عنها وذلك نظرا لكبر حجم مشاهدات عينة الدراسة المتاحة للتحليل الإحصائي والذي بلغت (٢٧٢) مشاهدة بحيث يكون هذا الشرط غير ذي تأثير على صحة النماذج التطبيقية للدراسة، والجدير بالذكر أن البيانات الخاصة بباقي المتغيرات لا تخضع لشروط إختبار التوزيع الطبيعي فهي متغيرات غير متصلة (وهمية) (Dummy Variable) ذات قيم ثنائية.

١٠-١-٢ اختبار علاقة التداخل الخطي المتعدد والإرتباط الذاتي بين متغيرات الدراسة المفسرة:

اختبرت الباحثة مدى وجود مشكلة التداخل الخطي المتعدد بين متغيرات الدراسة المفسرة (المستقلة والرقابية) من خلال اختبار (Multi-Collinearity Test) والذي من خلاله يتم حساب معامل تضخم التباين (VIF) ، ومعامل التباين المسموح به (Tolerance) لكل متغير من المتغيرات المفسرة التي تؤثر في المتغير التابع لنماذج الدراسة، ويرى (Kutner et al, 2005) أنه كلما كانت قيمة معامل (VIF) اقل من (١٠)، وقيمة معامل (Tolerance) أقل الواحد الصحيح فإن ذلك يعد مبررا كافيا للحكم على أن المتغيرات المفسرة لا تعاني من وجود مشكلة التداخل الخطي، بالإضافة إلى التحقق من خلو متغيرات النماذج من مشكلة الارتباط الذاتي باستخدام اختبار (Durbin Watson Test). ولتحقيق الهدف من ذلك اختبرت الباحثة مدى وجود مشكلة التداخل الخطي المتعدد بالإضافة إلى التحقق من خلو متغيرات النماذج من مشكلة الارتباط الذاتي بين متغيرات الدراسة المفسرة للفرض الأول من خلال حساب معامل تضخم التباين (VIF)، وقيمة (Durbin Watson Test) وذلك كما يلي:

جدول (٣) نتائج إختبارات التداخل الخطي والارتباط الذاتي بين متغيرات الفرض الأول

نماذج الدراسة المرتبطة بالفرض الأول للدراسة (المتغير التابع هو جودة المراجعة الخارجية بدلالة ممارسات إدارة الأرباح)						المتغير التابع	المتغيرات المستقلة والرقابية	
النموذج الثالث		النموذج الثاني		النموذج الأول				
Tolerance	VIF	Tolerance	VIF	Tolerance	VIF			
--	--	--	--	٠.٩٨٧	١.٠١٣	الملكية المؤسسية	X1	أنماط هيكل الملكية
--	--	٠.٩٨٥	١.٠١٥	--	--	الملكية المركزة	X2	
٠.٩٨٩	١.٠١١	--	--	--	--	الملكية الإدارية	X3	
٠.٦٦٥	١.٥٠٤	٠.٦٦٣	١.٥٠٨	٠.٦٦٣	١.٥٠٨	حجم الشركة	Z1	متغيرات رقابية
٠.٢٧٥	٣.٦٣٥	٠.٢٧٥	٣.٦٣٩	٠.٢٧٥	٣.٦٣٧	ربحية	Z2	

نماذج الدراسة المرتبطة بالفرض الأول للدراسة (المتغير التابع هو جودة المراجعة الخارجية بدلالة ممارسات إدارة الأرباح)						المتغير التابع	المتغيرات المستقلة والرقابية
النموذج الثالث		النموذج الثاني		النموذج الأول			
Tolerance	VIF	Tolerance	VIF	Tolerance	VIF		
						الشركة	
٠.٣٢٠	٣.١٢٥	٠.٣٢٠	٣.١٢٧	٠.٣٢٠	٣.١٢٥	الرافعة المالية	Z3
٠.٨٥٤	١.١٧١	٠.٨٥٥	١.١٧٠	٠.٨٥٦	١.١٦٨	حجم مكتب المراجعة	Z4
١.٢٩٩		١.٣٤٤		١.٣٥٥		Durbin Watson Test	

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات التحليل الإحصائي، وعدد المشاهدات (٢٧٢) مشاهدة واختبرت الباحثة مدى وجود مشكلة التداخل الخطي المتعدد بالإضافة إلى التحقق من خلو متغيرات النماذج من مشكلة الارتباط الذاتي بين متغيرات الدراسة المفسرة للفرض الثاني من خلال حساب معامل تضخم التباين (VIF)، وقيمة (Durbin Watson Test) وذلك كما يلي:

جدول (٤) نتائج إختبارات التداخل الخطى والارتباط الذاتي بين متغيرات الفرض الثاني

نماذج الدراسة المرتبطة بالفرض الثاني للدراسة (المتغير التابع هو جودة المراجعة الخارجية بدلالة ممارسات إدارة الأرباح)						المتغير التابع	المتغيرات المستقلة والرقابية
النموذج السادس		النموذج الخامس		النموذج الرابع			
Tolerance	VIF	Tolerance	VIF	Tolerance	VIF		
--	--	--	--	٠.٩٧٩	١.٠٢١	حجم مجلس الإدارة	X4
--	--	٠.٩٨٧	١.٠١٣	--	--	استقلالية مجلس الإدارة	X5
٠.٩٩٤	١.٠٠٦	--	--	--	--	ازدواجية دور المدير التنفيذي	X6
٠.٦٦٣	١.٥٠٩	٠.٦٦٥	١.٥٠٥	٠.٦٦٣	١.٥٠٩	حجم الشركة	Z1
٠.٢٧٥	٣.٦٣٥	٠.٢٧٥	٣.٦٣٥	٠.٢٧٥	٣.٦٣٥	ربحية الشركة	Z2
٠.٣٢٠	٣.١٢٥	٠.٣٢٠	٣.١٢٥	٠.٣٢٠	٣.١٢٥	الرافعة المالية	Z3
٠.٨٦١	١.١٦١	٠.٨٥٣	١.١٧٢	٠.٨٥٣	١.١٧٣	حجم مكتب المراجعة	Z4
١.٣٧٤		١.٣١١		١.٤٨٩		Durbin Watson Test	

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات التحليل الإحصائي، وعدد المشاهدات (٢٧٢) مشاهدة

كما اختبرت الباحثة مدى وجود مشكلة التداخل الخطي المتعدد بالإضافة إلى التحقق من خلو متغيرات النماذج من مشكلة الارتباط الذاتي بين متغيرات الدراسة المفسرة للفرض الثالث من خلال حساب معامل تضخم التباين (VIF)، وقيمة (Durbin Watson Test) وذلك كما يلي:

جدول (٥) نتائج إختبارات التداخل الخطي والارتباط الذاتي بين متغيرات الفرض الثالث

نماذج الدراسة المرتبطة بالفرض الثالث للدراسة (المتغير التابع هو جودة المراجعة الخارجية بدلالة ممارسات إدارة الأرباح)						المتغير التابع	المتغيرات المستقلة والرقابية
النموذج التاسع		النموذج الثامن		النموذج السابع			
Tolerance	VIF	Tolerance	VIF	Tolerance	VIF		
--	--	--	--	٠.٩٩٠	١.٠١١	الملكية المؤسسية وخصائص مجلس الإدارة	الأثر التفاعلي بين أنماط هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة
--	--	٠.٩٩٠	١.٠١٠	--	--	الملكية المركزة وخصائص مجلس الإدارة	
٠.٩٨٧	١.٠١٣	--	--	--	--	الملكية الإدارية وخصائص مجلس الإدارة	
٠.٦٦٥	١.٥٠٥	٠.٦٦٤	١.٥٠٥	٠.٦٦٤	١.٥٠٥	Z1 حجم الشركة	متغيرات رقابية
٠.٢٧٥	٣.٦٣٥	٠.٢٧٥	٣.٦٣٨	٠.٢٧٥	٣.٦٣٦	Z2 ربحية الشركة	
٠.٣٢٠	٣.١٢٥	٠.٣٢٠	٣.١٢٧	٠.٣٢٠	٣.١٢٥	Z3 الرافعة المالية	
٠.٨٥٣	١.١٧٢	٠.٨٥٦	١.١٦٨	٠.٨٥٦	١.١٦٩	Z4 حجم مكتب المراجعة	
١.٣٠٤		١.٣٢٧		١.٣٣٨		Durbin Watson Test	

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات التحليل الإحصائي، وعدد المشاهدات (٢٧٢) مشاهدة

ويتضح للباحثة من نتائج الجداول الثلاثة السابقة ما يلي:

- أن قيم معامل تضخم التباين (VIF) لجميع المتغيرات المفسرة لنماذج الدراسة أقل من (١.٠)، وقيمة معامل (Tolerance) أقل الواحد الصحيح، وهذا يعني أن هذه المتغيرات لا تعاني من مشكلة التداخل أو الازدواج الخطي فالارتباط بينها ليس له دلالة إحصائية وضعيف جداً، الأمر الذي يدل على قوة النماذج التطبيقية المستخدمة لتحقيق هدف الدراسة.
 - أن قيمة (D-W) المحسوبة من خلال (Durbin Watson Test) بالنسبة لجميع النماذج، تقع ضمن المدى المثالي وهو الذي يزيد عن الواحد (١.٥ - ٢.٥)، مما يدل على عدم وجود مشكلة للارتباط الذاتي بين البواقى في النماذج تؤثر على صحة النتائج.
- وفى ضوء ما سبق يتضح للباحثة أن المتغيرات المفسرة في نماذج الدراسة لا تعاني من مشكلة التداخل الخطي وعدم وجود مشكلة للارتباط الذاتي بين بواقى النموذج، وبالتالي قوة نماذج الدراسة وزيادة قدرتها التفسيرية لتحقيق هدف الدراسة.

١-٢ الخصائص الإحصائية الوصفية لمتغيرات البحث:

يظهر الجدول التالي نتائج توصيف متغيرات الدراسة خلال فترة الدراسة (panel data)، كما يلي:

جدول (٦) الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

النوع	متغيرات الدراسة	الرمز	الوسط	الانحراف المعياري	أقصى قيمة	أقل قيمة		
المتغيرات المستقلة	أنماط هيكل الملكية	الملكية المؤسسية	Insown	٠.١١١٨	٠.١١٥٥	٠.٠٠٠٠		
		الملكية المركزية	Conown	٠.٠٨٧٧	٠.٠٧٦٠	٠.٠٠٠٢		
		الملكية الإدارية	Manown	٠.١٢٢٩	٠.١٠٦٦	٠.٠٠٠١		
	خصائص مجلس الإدارة	حجم مجلس الإدارة	Bsize	١٠.٨١	١.٣٩٢	١٤	٧	
		استقلالية مجلس الإدارة	Bind	٠.٤١٩٣	٠.١٩٤٠٢	٠.٨٠	٠.١٥	
المتغير التابع	إزدواجية دور المدير التنفيذي	Ceodua	التصنيف	العدد	النسبة			
			يوجد ازدواجية فى دور المدير التنفيذي	١١٤	%٤١.٩			
			لا يوجد ازدواجية فى دور المدير التنفيذي	١٥٨	%٥٨.١			
المتغيرات الرقابية	جودة المراجعة بدلالة ممارسات إدارة الأرباح وفقا لنموذج جونز المعدل	AQ	التصنيف	العدد	النسبة			
			شركات تقوم بإدارة الأرباح (إنخفاض جودة المراجعة)	١٢٣	%٤٥.٢			
			شركات لا تقوم بإدارة الأرباح (مؤشر لجودة المراجعة)	١٤٩	%٥٤.٨			
المتغيرات الرقابية	حجم مكتب المراجعة	BIG4	حجم الشركة	FSIZE	٢١.٣٨٤	١.٤٦٧٣	٢٥.١١٩	
			ربحية الشركة	ROA	٠.٠٤٤٩	٠.١٩٦٩	٠.٠٤٤٩	١.٤٣٩-
			الرافعة المالية	LEV	٠.٥٧٩٧	٠.٩٧٥٣	٩.٣٩٣	٠.٠٠١
			التصنيف	العدد	النسبة			
			المراجعة لدى مكاتب المراجعة الكبرى (BIG4)	٨٤	%٣٠.٩			
المراجعة لدى مكاتب مراجعة لا تنتمى لمكاتب (BIG4)	١٨٨	%٦٩.١						

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات التحليل الإحصائي، وعدد المشاهدات (٢٧٢) مشاهدة يتضح للباحثة من الجدول السابق النتائج التالية:

بالنسبة لأنماط هيكل الملكية لشركات العينة يتضح من الجدول أن متوسط نسبة الملكية المؤسسية لشركات العينة (١١.١٨%) وهى تمثل نسبة الأسهم المملوكة من جانب المؤسسات مثل البنوك، شركات التأمين، صناديق الاستثمار، الشركات القابضة، صناديق التقاعد والمعاشات واتحاد العاملين، إلى عدد الأسهم الكلية للشركة وبلغ الحد الأقصى (٤.٦٦%)، كما يتضح أن نسبة تركيز

الملكية وهى نسبة الأسهم المملوكة من جانب كبار المساهمين الذين يملكون 5% أو أكثر (٨.٧٧%)، وتقع بين أعلى قيمة (٣.٦٦%) وأقل قيمة (٠.٢%)، كما بلغت متوسط نسبة الملكية الإدارية لشركات العينة (١٢.٢٩%)، وهى تمثل نسبة الأسهم المملوكة من جانب الإدارة العليا والإدارة التنفيذية إلى إجمالي الأسهم، وبلغ الحد الأقصى (٤٠.٦%).

بالنسبة لخصائص مجلس الإدارة لشركات العينة ومدى توافقها مع قواعد الحوكمة المصرية يتضح من الجدول توافق تشكيل واستقلالية مجلس الإدارة مع تلك القواعد إلى حد كبير حيث يبلغ متوسط عدد الأعضاء لمجلس الإدارة (١٠) أعضاء تقريبا بحد أقصى (١٤) عضو والحد الأدنى بلغ (٧) أعضاء، كذلك يبلغ متوسط نسبة الأعضاء المستقلين وغير التنفيذيين في هذه المجالس وهو مايمثل إستقلالية أعضاء المجلس (٤١.٩٣%)، إضافة إلى ذلك أن النسبة المعبرة عن إزدواجية دور المدير التنفيذي (٤١.٩%) مقابل (٥٨.١%) يتم الفصل فيها بين مهام المدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة.

بالنسبة لمتغير جودة المراجعة والتي تم قياسه بمعلومية ممارسات إدارة الأرباح المقاس من خلال نموذج (jones) المعدل، بلغ متوسط الإستحقاقات المطلقة الإختيارية (٠.٠٩٠٩)، وبلغ الحد الأقصى للإستحقاقات المطلقة التي حدثت خلال سنوات الدراسة (٠.٦٣١)، وعلى مدار سنوات الدراسة أوضحت نتائج الإحصاء الوصفي وجود إدارة أرباح في (١٢٣) مشاهدة بنسبة (٤٥.٢%) لتعكس إنخفاض جودة المراجعة مقابل (١٤٩) مشاهدة بنسبة (٥٤.٨%) أظهرت عدم وجود أرباح فيها ومن ثم جودة المراجعة الخارجية.

بالنسبة للمتغيرات الرقابية أظهرت نتائج الجدول السابق على أن متوسط حجم شركات العينة (٢١.٣٨) مقاساً باللوغاريتم الطبيعي لأجمالى الأصول، وبلغ الحد الأقصى (٢٥.١١)، والحد الأدنى (١٦.٨٢)، ليعكس ذلك التفاوت بين شركات العينة فى حجم الأصول، كما بلغت متوسط ربحية شركات العينة (٠.٠٤٤) بحد أقصى (٠.٠٤٤)، كما بلغت درجة الرافعة المالية لعينة الدراسة (٠.٥٧)، ويقيم تقع بين (٩.٣٩٣)، و(٠.٠٠١)، وتعبير الرافعة المالية عن مديونية الشركة بالنسبة لحقوق الملكية، وأخيرا أكدت نتائج الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة فيما يخص متغير حجم مكتب المراجعة أن شركات العينة تلتزم بالمراجعة لدى إحدى مكاتب المراجعة الكبرى (BIG4) بنسبة (٣٠.٩%) لتمثل هذه النسبة جودة المراجعة الخارجية.

يتم اختبار مدى صحة فروض الدراسة من خلال تحليل نتائج مصفوفة الارتباط (إختبار علاقات الارتباط الأحادية بين متغيرات الدراسة)، وتحليل نتائج الإنحدار المتعدد (بعد أدخل المتغيرات الرقابية)، وذلك كما يلي:

١٠-٣ تحليل ومناقشة نتائج الفرض الأول:

نص الفرض الرئيسي الأول: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أنماط هيكل الملكية (الملكية المؤسسية - الملكية المركزة - الملكية الإدارية) وجودة المراجعة الخارجية وإختبار مدى صحة هذا الفرض يتم إختبار مدى صحة الفروض الفرعية التالية:

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الملكية المؤسسية وجودة المراجعة الخارجية. (H11)
 - توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الملكية المركزة وجودة المراجعة الخارجية. (H12)
 - توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الملكية الإدارية وجودة المراجعة الخارجية. (H13)
- ويتم إختبار هذا الفرض من خلال تحليل نتائج مصفوفة الارتباط، وتحليل نتائج الإنحدار المتعدد (بعد إدخال المتغيرات الرقابية) وذلك كمل يلي:

أولاً: تحليل نتائج مصفوفة الارتباط بين متغيرات الفرض الرئيسي الأول:

جدول (٧) نتائج تحليل مصفوفة الارتباط بين متغيرات الفرض الرئيسي الأول

متغيرات الدراسة للفرض الرئيسي الأول	جودة المراجعة	الملكية المؤسسية	الملكية المركزة	الملكية الإدارية	حجم الشركة	ربحية الشركة	الرافعة المالية	حجم مكتب المراجعة
جودة المراجعة	١.٠٠٠							
الملكية المؤسسية	٠.٥٦٠**	١.٠٠٠						
الملكية المركزة	٠.٥٨٢**	٠.٩٤٢**	١.٠٠٠					
الملكية الإدارية	٠.٥٥٢**	٠.٨٨١**	٠.٨٨٠**	١.٠٠٠				
حجم الشركة	٠.١٤٢*	٠.٠٧٧	٠.٠٧٤	٠.٠٤٨	١.٠٠٠			
ربحية الشركة	٠.٠١٩	٠.٢٠٨	٠.٢٢٢	٠.٤٣٠	٠.٢٢٣	١.٠٠٠		
الرافعة المالية	٠.٠١٧	٠.٨٨٤	٠.٩٠٣	٠.٧٠٧	٠.٣٢٠**	٠.٨٢٠**	١.٠٠٠	
حجم مكتب المراجعة	٠.٠٤١*	٠.٠١٤	٠.٠١٤	٠.٠٦٧	٠.٣٤٧**	٠.٠٦٠	٠.٠٦١-	١.٠٠٠
	٠.٠٢٠	٠.٠٩٠	٠.٠٦٧	٠.٠٩٠	٠.٠٩٠	٠.٣٢٧	٠.٣١٦	

(* **) تشير إلى معنوية معامل الارتباط عند مستوى معنوية ٠.٠٠١، (*) تشير إلى معنوية معامل الارتباط عند مستوى معنوية ٠.٠١، عدد المشاهدات (٢٧٢)، الارتباط (2-tailed) ونوعه المعامل (Pearson Correlation)

يتضح للباحثة من الجدول السابق النتائج الآتية:

- وجود علاقة ارتباط موجبة معنوية عند مستوى (٠.٠١) بين الملكية المؤسسية وجودة المراجعة(*)، مما يدعم صحة الفرض الفرعى الأول للدراسة، حيث أن معامل الارتباط موجب بقيمة (٠.٥٦٠) ومستوي المعنوية (sig) أقل من (٠.٠١)، ويدل ذلك على أنه كلما توسعت الشركة في هيكل الملكية المؤسسية كلما أدى ذلك إلى تحسين جودة المراجعة الخارجية.
- وجود علاقة ارتباط موجبة معنوية عند مستوى (٠.٠١) بين الملكية المركزة وجودة المراجعة، مما يدعم صحة الفرض الفرعى الثانى للدراسة، حيث أن معامل الارتباط موجب بقيمة (٠.٥٨٢) ومستوي المعنوية (sig) أقل من (٠.٠١)، ويدل ذلك على أنه كلما توسعت الشركة في هيكل الملكية المركزة كلما أدى ذلك إلى تحسين جودة المراجعة الخارجية.
- وجود علاقة ارتباط موجبة معنوية عند مستوى (٠.٠١) بين الملكية المؤسسية وجودة المراجعة ، مما يدعم صحة الفرض الفرعى الثالث للدراسة، حيث أن معامل الارتباط موجب بقيمة (٠.٥٥٢) ومستوي المعنوية (sig) أقل من (٠.٠١)، ويدل ذلك على أنه كلما توسعت الشركة في هيكل الملكية الإدارية كلما أدى ذلك إلى تحسين جودة المراجعة الخارجية.
- بالنسبة للمتغيرات الرقابية والتي يتم أخذها في الإعتبار عند قياس أثر أنماط هيكل الملكية على جودة المراجعة، أكدت نتائج الجدول السابق على وجود علاقة موجبة معنوية بين كل من حجم الشركة وحجم مكتب المراجعة وجودة المراجعة الخارجية، بينما أكدت النتائج على عدم معنوية العلاقة بين كل من ربحية الشركة والرافعة المالية وجودة المراجعة الخارجية.

وفي ضوء معنوية معاملات الارتباط التي أظهرتها نتائج اختبار علاقات الارتباط الأحادية بين متغيرات الدراسة للفرض الرئيسى الأول باستخدام مصفوفة الارتباط، يتضح للباحثة إتساق تلك النتائج مع ما تتوقعه الدراسة الحالية حيث وجود مؤشرات مبدئية على احتمالية ظهور تأثير بين متغيرات الدراسة، وهو ما يمثل أساسا مناسباً لاختبار فروض الدراسة الفرعية المرتبطة بالفرض الرئيسى الأول إحصائياً من خلال تحليل نماذج الانحدار متعدد المتغيرات.

ثانياً: تحليل الإندثار بين متغيرات الفرض الرئيسى الأول:

لقياس أثر أنماط هيكل الملكية (الملكية المؤسسية والملكية المركزة والملكية الإدارية) على جودة المراجعة قامت الباحثة بتحليل الإندثار المتعدد المتغيرات بعد إدخال المتغيرات الرقابية وهى

(*) تم التعامل مع متغير جودة المراجعة بدلالة لمتغير إدارة الأرباح حيث تم ضرب قيم المتغير في (-١).

(حجم الشركة، ربحية الشركة، الرافعة المالية للشركة، حجم مكتب المراجعة)، ويعرض الجدول التالي نتائج تحليل الانحدار كما يلي:

جدول (٨) نتائج تحليل الانحدار بين متغيرات الفرض الرئيسي الأول

نماذج إختبار مدى صحة الفرض الرئيسي الأول للدراسة (أثر أتماظ هيكل الملكية (الملكية المؤسسية والملكية المركزة والملكية الإدارية) على جودة المراجعة)									المتغيرات المفسرة في النموذج (مستقلة ورقابية)
النموذج الأول : الفرض الفرعي الأول			النموذج الثاني : الفرض الفرعي الثاني			النموذج الثالث : الفرض الفرعي الثالث			
أثر الملكية المؤسسية على جودة المراجعة			أثر الملكية المركزة على جودة المراجعة			أثر الملكية الإدارية على جودة المراجعة			
Sig.	قيمة T	قيمة B	Sig.	قيمة T	قيمة B	Sig.	قيمة T	قيمة B	
٠.٠٠٠	٣.٧٩٠-	٠.٣٣-	٠.٠٠١	٣.٤٧٠-	٠.٣٠٣-	٠.٠٠١	٣.٢٣٧-	٠.٢٨٨-	المقدار الثابت (B0)
--	--	--	--	--	--	٠.٠٠٠	١٠.٨٤٧	٠.٤٨٤	الملكية المؤسسية (INSOW)
--	--	--	٠.٠٠٠	١١.٥١٤	٠.٧٦٦	--	--	--	الملكية المركزة (ONOWN)
٠.٠٠٠	١٠.٧٣٧	٠.٥٢٠	--	--	--	--	--	--	الملكية الإدارية (ANOWN)
٠.٠٠٥٨	١.٩٠٥	٠.٠٠٠٨	٠.١٣٨	١.٤٨٧	٠.٠٠٠٦	٠.١٥٠	١.٤٤٥	٠.٠٠٠٦	حجم الشركة (FISIZE)
٠.٨٣٦	٠.٢٠٨	٠.٠١٠	٠.٥٤٨	٠.٦٠٢	٠.٠٢٩	٠.٦٣٨	٠.٤٧١	٠.٠٢٣	ربحية الشركة (ROA)
٠.٣٢٦	٠.٩٨٤	٠.٠٠٠٩	٠.٢٢٣	١.٢٢٣	٠.٠١١	٠.٢٩٤	١.٠٥٢	٠.٠١٠	الرافعة المالية (LEV)
٠.٣٨٠	٠.٨٧٩	٠.٠١١	٠.٣٥٩	٠.٩١٩	٠.٠١١	٠.٣٠١	١.٠٣٥	٠.٠١٢	حجم مكتب المراجعة (BIG)
معامل التحديد $R^2 = ٠.٣٢٦$			معامل التحديد $R^2 = ٠.٣٥٥$			معامل التحديد $R^2 = ٠.٣١٧$			القيمة التفسيرية (R2)
قيمة $F2٥.٦٨٠ =$			قيمة $F2٩.٢٥٥ =$			قيمة $F٢٦.١٧٢ =$			قيمة F
مستوى (SIG.) = ٠.٠٠٠			مستوى (SIG.) = ٠.٠٠٠			مستوى (SIG.) = ٠.٠٠٠			المعنوية الكلية للنموذج

بالنظر لكل نموذج بشكل مستقل يتضح للباحثة من الجدول السابق النتائج التالية:

- معنوية النموذج (المعنوية الكلية) من خلال تحليل التباين (ANOVA) لكل نموذج، حيث بلغت مستوى المعنوية (٠.٠٠٠)، وهي أقل من (٠.٠٠٥) مما يدل على ارتفاع معنوية النماذج المستخدمة لإختبار الفرض الرئيسي الأول وصلاحيتها لتحقيق هدف الدراسة.
- وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠.٠٠١) للملكية المؤسسية على جودة المراجعة في ظل وجود المتغيرات الرقابية، حيث أن معامل الإنحدار موجب بقيمة (٠.٤٨٤)، والقيمة الإحتمالية (P-value) في النموذج الأول (٠.٠٠٠) وهي أقل من (٠.٠٠١)، وبلغت القيمة التفسيرية للنموذج (R2) قيمة (٠.٣١٧)، وهي تشير إلى أن (٣١.٧%) من إجمالي التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (جودة المراجعة) يمكن تفسيرها من خلال المتغيرات المفسرة (الملكية المؤسسية والمتغيرات الرقابية)، وباقى النسبة ترجع إلى الخطأ العشوائي في التقدير أو لعدم إدراج متغيرات أخرى كان من الممكن إدراجها ضمن النموذج ويكون لها تأثير على العلاقة، وتأسيساً على ماسبق يمكن للباحثة قبول صحة الفرض الفرعى الأول للفرض الرئيسي الأول للدراسة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية للملكية المؤسسية على جودة المراجعة، الأمر الذى يمكن معه تقدير نموذج الإنحدار المعبر عن متغيرات هذا الفرض من خلال تمثيله بالمعادلة التالية:

$$AQ = -0.288 + 0.484(INSOWN) + 0.006(FSIZE) + 0.023(ROA) + 0.010(LEV) + 0.012(BIG4)$$

وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠.٠٠١) لتركز الملكية على جودة المراجعة في ظل وجود المتغيرات الرقابية، حيث أن معامل الإنحدار موجب بقيمة (٠.٧٦٦)، والقيمة الإحتمالية (P-value) في النموذج الثانى (٠.٠٠٠) وهي أقل من (٠.٠٠١)، وبلغت القيمة التفسيرية للنموذج (R2) قيمة (٠.٣٥٥)، وهي تشير إلى أن (٣٥.٥%) من إجمالي التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (جودة المراجعة) يمكن تفسيرها من خلال المتغيرات المفسرة (الملكية المركزة والمتغيرات الرقابية)، وباقى النسبة ترجع إلى الخطأ العشوائي في التقدير أو لعدم إدراج متغيرات أخرى كان من الممكن إدراجها ضمن النموذج ويكون لها تأثير على العلاقة، وتأسيساً على ماسبق يمكن للباحثة قبول صحة الفرض الفرعى الثانى للفرض الرئيسي الأول للدراسة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية للملكية المركزة على جودة المراجعة، الأمر الذى يمكن معه تقدير نموذج الإنحدار المعبر عن متغيرات هذا الفرض من خلال تمثيله بالمعادلة التالية:

$$AQ = -0.303 + 0.766(\text{CONOWN}) + 0.006(\text{FSIZE}) + 0.029(\text{ROA}) + 0.011(\text{LEV}) + 0.011(\text{BIG4})$$

وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.01) للملكية الإدارية على جودة المراجعة في ظل وجود المتغيرات الرقابية، حيث أن معامل الإنحدار موجب بقيمة (0.029)، والقيمة الإحصائية (P-value) في النموذج الثالث (0.000) وهي أقل من (0.01)، وبلغت القيمة التفسيرية للنموذج (R2) قيمة (0.326)، وهي تشير إلى أن (32.6%) من إجمالي التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (جودة المراجعة) يمكن تفسيرها من خلال المتغيرات المفسرة (الملكية الإدارية والمتغيرات الرقابية)، وباقي النسبة ترجع إلى الخطأ العشوائي في التقدير أو لعدم إدراج متغيرات أخرى كان من الممكن إدراجها ضمن النموذج ويكون لها تأثير على العلاقة، وتأسيساً على ما سبق يمكن للباحثة قبول صحة الفرض الفرعي الثالث للفرض الرئيسي الأول للدراسة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية للملكية الإدارية على جودة المراجعة، الأمر الذي يمكن معه تقدير نموذج الإنحدار المعبر عن متغيرات هذا الفرض من خلال تمثيله بالمعادلة التالية:

$$AQ = -0.33 + 0.520(\text{CONOWN}) + 0.008(\text{FSIZE}) + 0.010(\text{ROA}) + 0.009(\text{LEV}) + 0.011(\text{BIG4})$$

وفى ضوء ما سبق تخلص الباحثة إلى ثبوت صحة الفروض الفرعية للفرض الرئيسي الأول بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الملكية المؤسسية والملكية المركزة والملكية الإدارية وبين جودة المراجعة، ومن ثم ثبوت صحة الفرض الرئيسي الأول بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين أنماط هيكل الملكية وجودة المراجعة.

١٠-٤ تحليل ومناقشة نتائج الفرض الثاني:

نص الفرض الرئيسي الثاني: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين خصائص مجلس الإدارة (حجم مجلس الإدارة - إستقلالية مجلس الإدارة - ازدواجية المدير التنفيذي) وجودة المراجعة الخارجية.

ولإختبار مدى صحة هذا الفرض يتم إختبار مدى صحة الفروض الفرعية التالية:

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم مجلس الإدارة وجودة المراجعة الخارجية. (H21)
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إستقلالية مجلس الإدارة وجودة المراجعة الخارجية. (H22)
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ازدواجية المدير التنفيذي وجودة المراجعة الخارجية. (H23)

ويتم إختبار هذا الفرض من خلال تحليل نتائج مصفوفة الإرتباط، وتحليل نتائج الإنحدار المتعدد (بعد أذخال المتغيرات الرقابية) وذلك كمل يلي:

أولاً: تحليل نتائج مصفوفة الإرتباط بين متغيرات الفرض الرئيسي الثاني

جدول (٩) نتائج تحليل مصفوفة الإرتباط بين متغيرات الفرض الرئيسي الثاني

متغيرات الدراسة للفرض الرئيسي الثاني	جودة المراجعة	حجم مجلس الإدارة	إستقلالية مجلس الإدارة	إزدواجية المدير التنفيذي	حجم الشركة	ربحية الشركة	الرافعة المالية	حجم مكتب المراجعة
جودة المراجعة	١.٠٠٠							
حجم مجلس الإدارة	**٠.٧٣٩	١.٠٠٠						
إستقلالية مجلس الإدارة	**٠.٦٠٧	**٠.٩٢٧	١.٠٠٠					
إزدواجية المدير التنفيذي	**٠.٦٣٣-	**٠.٦٥٧-	**٠.٦٥-	١.٠٠٠				
حجم الشركة	*٠.١٤٢	٠.١٠١	٠.٠٥٤	٠.٠٧١-	١.٠٠٠			
ربحية الشركة	٠.٠١٩	٠.٠٩٦	٠.٣٧٦	٠.٢٤٤				
الرافعة المالية	٠.٠١٨	٠.٠٢٦	٠.٠١٤	٠.٠٥٠-	**٠.٤٦٨	١.٠٠٠		
حجم مكتب المراجعة	٠.٠١٧	٠.٠١٢-	٠.٠٢١-	٠.٠٤٧	٠.٠٤٠٨	٠.٠٠٠		
	٠.٠٧٨٦	٠.٠٨٤٦	٠.٠٧٣٤	٠.٠٤٣٧	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	١.٠٠٠	
	*٠.١٤١	*٠.١٣٠	٠.١١٣	٠.٠١٩-	**٠.٣٤٧	٠.٠٦٠	٠.٠٦١-	١.٠٠٠
	٠.٠٢٠	٠.٠٣٢	٠.٠٦٤	٠.٠٧٥٠	٠.٠٠٠	٠.٣٢٧	٠.٣١٦	

(**) تشير إلى معنوية معامل الإرتباط عند مستوى معنوية ٠.٠٠١، (*) تشير إلى معنوية معامل الإرتباط عند مستوى معنوية ٠.٠٠١، عدد المشاهدات (٢٧٢)، الإرتباط (2-tailed) ونوعه المعامل (Pearson Correlation)

يتضح للباحثة من الجدول السابق النتائج الآتية:

■ وجود علاقة ارتباط موجبة معنوية عند مستوى (٠.٠٠١) بين حجم مجلس الإدارة وجودة المراجعة، مما يدعم صحة الفرض الفرعي الأول للفرض الرئيسي الثاني، حيث أن معامل

- الارتباط موجب بقيمة (٠.٧٣٩) ومستوي المعنوية (sig) أقل من (٠.٠١)، ويدل ذلك على أنه كلما زاد هيكل مجلس الإدارة كلما أدى ذلك إلى تحسين جودة المراجعة الخارجية.
- وجود علاقة ارتباط موجبة معنوية عند مستوى (٠.٠١) بين استقلالية مجلس الإدارة وجودة المراجعة، مما يدعم صحة الفرض الفرعي الثاني للفرض الرئيسي الثاني، حيث أن معامل الارتباط موجب بقيمة (٠.٦٠٧) ومستوي المعنوية (sig) أقل من (٠.٠١)، ويدل ذلك على أنه كلما زاد استقلالية مجلس الإدارة كلما أدى ذلك إلى تحسين جودة المراجعة الخارجية.
 - وجود علاقة ارتباط سالبة معنوية عند مستوى (٠.٠١) بين إزدواجية مهام المدير التنفيذي وجودة المراجعة، مما يدعم صحة الفرض الفرعي الثالث للفرض الرئيسي الثاني، حيث أن معامل الارتباط سالب بقيمة (-٠.٦٣٣) ومستوي المعنوية (sig) أقل من (٠.٠١)، ويدل ذلك على أنه كلما جمع المدير التنفيذي بين صلاحياته ومهام رئيس مجلس الإدارة كلما أدى ذلك إلى إنخفاض جودة المراجعة الخارجية.

ثانيا: تحليل الانحدار بين متغيرات الفرض الرئيسي الثاني

لقياس أثر خصائص مجلس الإدارة (حجم مجلس الإدارة- إستقلالية مجلس الإدارة - إزدواجية المدير التنفيذي) على جودة المراجعة قامت الباحثة بتحليل الانحدار المتعدد المتغيرات بعد إدخال المتغيرات الرقابية وهي (حجم الشركة، ربحية الشركة، الرفعة المالية للشركة، حجم مكتب المراجعة)، ويعرض الجدول التالي نتائج تحليل الانحدار كما يلي:

جدول (١٠) نتائج تحليل الانحدار بين متغيرات الفرض الرئيسي الثاني

نماذج اختبار مدى صحة الفرض الرئيسي الثاني للدراسة (أثر خصائص مجلس الإدارة (حجم المجلس- إستقلالية المجلس - إزدواجية المدير التنفيذي) على جودة المراجعة)									المتغيرات المفسرة في النموذج (مستقلة ورقابية)
النموذج الأول الفرض الفرعي الأول			النموذج الثاني الفرض الفرعي الثاني			النموذج الثالث الفرض الفرعي الثالث			
أثر حجم مجلس الإدارة على جودة المراجعة			أثر إستقلالية مجلس الإدارة على جودة المراجعة			أثر إزدواجية المدير التنفيذي على جودة المراجعة			
Sig.	T	قيمة B	Sig.	T	قيمة B	Sig.	T	قيمة B	
٠.٠٣٩	٢.٠٧٢-	٠.١٧-	٠.٠٠٠	٤.٦٣٠-	٠.٣٩٦-	٠.٠٠٠	١.٠٠٣-	٠.٧٨٢-	المقدار الثابت (B0)
--	--	--	--	--	--	٠.٠٠٠	١٧.٥٨٥	٠.٠٥٣	حجم مجلس الإدارة (BSIZE)
--	--	--	٠.٠٠٠	١٢.٣٥٩	٠.٣١٤	--	--	--	إستقلالية مجلس الإدارة (BIND)
٠.٠٠٠	١٣.٥٠-	٠.١٣-	--	--	--	--	--	--	إزدواجية المدير التنفيذي (CEODUA)
٠.١٥٣	١.٤٣٢	٠.٠٠٦	٠.٠٦١	١.٨٨١	٠.٠٠٨	٠.١٤٨	١.٤٤٩	٠.٠٠٥	حجم الشركة (FISIZE)

نماذج اختبار مدى صحة الفرض الرئيسى الثانى للدراسة (أثر خصائص مجلس الإدارة - حجم المجلس - إستقلالية المجلس - إزدواجية المدير التنفيذى) على جودة المراجعة)									المتغيرات المفسرة في النموذج (مستقلة ورقابية)
النموذج الثالث : الفرض الفرعى الثالث			النموذج الثانى الفرض الفرعى الثانى			النموذج الأول الفرض الفرعى الأول			
أثر إزدواجية المدير التنفيذى على جودة المراجعة			أثر إستقلالية مجلس الإدارة على جودة المراجعة			أثر حجم مجلس الإدارة على جودة المراجعة			
Sig.	T	قيمة B	Sig.	T	قيمة B	Sig.	T	قيمة B	
٠.٨٠٩	٠.٢٤١	٠.٠١١	٠.٧٢٢	٠.٣٥٦	٠.٠١٧	٠.٨٤٨	٠.١٩٢	٠.٠٠٨	ربحية الشركة (ROA)
٠.٢٤٢	١.١٧٤	٠.٠١٠	٠.٢٧٢	١.١٠١	٠.٠١٠	٠.٣٩١	٠.٨٦٠	٠.٠٠٧	الرافعة المالية (LEV)
٠.٠٣٨	٢.٠٩٠	٠.٠٢٣	٠.٤٦٠	٠.٧٤٠	٠.٠٠٨	٠.٦٠١	٠.٥٢٣	٠.٠٠٥	حجم مكتب المراجعة (BIG)
معامل التحديد $R^2 = ٠.٤٢٦$			معامل التحديد $R^2 = ٠.٣٨٦$			معامل التحديد $R^2 = ٠.٥٥٣$			القيمة التفسيرية (R2)
F٣٩.٥٤٣ قيمة			F٣٣.٤٣٣ قيمة			F٦٥.٨٠٢ قيمة			قيمة F
مستوى (SIG.) = ٠.٠٠٠			مستوى (SIG.) = ٠.٠٠٠			مستوى (SIG.) = ٠.٠٠٠			المعنوية الكلية للمنموذج

بالنظر لكل نموذج بشكل مستقل يتضح للباحثة من الجدول السابق النتائج التالية:

- معنوية النموذج (المعنوية الكلية) من خلال تحليل التباين (ANOVA) لكل نموذج، حيث بلغت مستوى المعنوية (٠.٠٠٠)، وهي أقل من (٠.٠٠٥) مما يدل على ارتفاع معنوية النماذج المستخدمة لإختبار الفرض الرئيسى الثانى وصلاحتها لتحقيق هدف الدراسة.
- وجود أثر إيجابى ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠.٠٠١) لحجم مجلس الإدارة على جودة المراجعة فى ظل وجود المتغيرات الرقابية، حيث أن معامل الإنحدار موجب بقيمة (٠.٠٥٣)، والقيمة الإحتمالية (P-value) فى النموذج الأول (٠.٠٠٠) وهي أقل من (٠.٠٠١)، وبلغت القيمة التفسيرية للنموذج (R2) قيمة (٠.٥٥٣)، وهي تشير إلى أن (٥٥.٣%) من إجمالي التغيرات التي تحدث فى المتغير التابع (جودة المراجعة) يمكن تفسيرها من خلال المتغيرات المفسرة (حجم مجلس الإدارة والمتغيرات الرقابية)، وباقى النسبة ترجع إلى الخطأ العشوائى فى التقدير أو لعدم إدراج متغيرات إخرى كان من الممكن إدراجها ضمن النموذج ويكون لها تأثير على العلاقة، وتأسيساً على ماسبق يمكن للباحثة قبول صحة الفرض الفرعى الأول للفرض الرئيسى الثانى للدراسة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية لحجم مجلس الإدارة على جودة المراجعة، الأمر الذى يمكن معه تقدير نموذج الإنحدار المعبر عن متغيرات هذا الفرض من خلال تمثيله بالمعادلة التالية:

$$AQ = -0.782 + 0.053(BSIZE) + 0.005(FSIZE) + 0.008(ROA) + 0.007(LEV) +$$

0.005(BIG4)

وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.01) لإستقلالية مجلس الإدارة على جودة المراجعة في ظل وجود المتغيرات الرقابية، حيث أن معامل الإنحدار موجب بقيمة (0.314)، والقيمة الإحتمالية (P-value) في النموذج الثاني (0.000) وهى أقل من (0.01)، وبلغت القيمة التفسيرية للنموذج (R2) قيمة (0.386)، وهى تشير إلى أن (38.6%) من إجمالي التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (جودة المراجعة) يمكن تفسيرها من خلال المتغيرات المفسرة (إستقلالية مجلس الإدارة والمتغيرات الرقابية)، وباقي النسبة ترجع إلى الخطأ العشوائى في التقدير أو عدم إدراج متغيرات أخرى كان من الممكن إدراجها ضمن النموذج، وتأسيساً على ماسبق يمكن للباحثة قبول صحة الفرض الفرعى الثانى للفرض الرئيسى الثانى للدراسة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية لإستقلالية مجلس الإدارة على جودة المراجعة، الأمر الذى يمكن معه تقدير نموذج الإنحدار المعبر عن متغيرات هذا الفرض من خلال تمثيله بالمعادلة التالية:

$$AQ = -0.396 + 0.314(BIND) + 0.008(FSIZE) + 0.017(ROA) + 0.010(LEV) + 0.008(BIG4)$$

وجود أثر سلبي ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.01) لإزدواجية دور المدير التنفيذى على جودة المراجعة فى ظل وجود المتغيرات الرقابية، حيث أن معامل الإنحدار سالب بقيمة (-0.130)، والقيمة الإحتمالية (P-value) في النموذج الثالث (0.000) وهى أقل من (0.01)، وبلغت القيمة التفسيرية للنموذج (R2) قيمة (0.426)، وهى تشير إلى أن (42.6%) من إجمالي التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (جودة المراجعة) يمكن تفسيرها من خلال المتغيرات المفسرة (إزدواجية المدير التنفيذى والمتغيرات الرقابية)، وتأسيساً على ماسبق يمكن للباحثة قبول صحة الفرض الفرعى الثالث للفرض الرئيسى الثانى للدراسة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية لإزدواجية المدير التنفيذى على جودة المراجعة، الأمر الذى يمكن معه تقدير نموذج الإنحدار المعبر عن متغيرات هذا الفرض من خلال تمثيله بالمعادلة التالية:

$$AQ = -0.17 - 0.130(CEODUA) + 0.006(FSIZE) + 0.011(ROA) + 0.010(LEV) + 0.023(BIG4)$$

وفى ضوء ما سبق تخلص الباحثة إلى ثبوت صحة الفروض الفرعية للفرض الرئيسى الثانى بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم مجلس الإدارة وإستقلالية مجلس الإدارة وإزدواجية المدير التنفيذى وبين جودة المراجعة، ومن ثم ثبوت صحة الفرض الرئيسى الثانى بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين خصائص مجلس الإدارة وجودة المراجعة.

١٠-٥ تحليل ومناقشة نتائج الفرض الثالث

نص الفرض الرئيسي الثالث: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأنماط هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على جودة المراجعة الخارجية. وإختبار مدى صحة هذا الفرض يتم إختبار مدى صحة الفروض الفرعية التالية:

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للملكية المؤسسية وخصائص مجلس الإدارة على جودة المراجعة الخارجية. (H31)
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للملكية المركزة وخصائص مجلس الإدارة على جودة المراجعة الخارجية. (H32)
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للملكية الإدارية وخصائص مجلس الإدارة على جودة المراجعة الخارجية. (H33)

ويتم إختبار هذا الفرض من خلال تحليل نتائج مصفوفة الإرتباط، وتحليل نتائج الإتحاد المتعدد (بعد أذخال المتغيرات الرقابية) وذلك كمل يلي:

أولاً: تحليل نتائج مصفوفة الإرتباط بين متغيرات الفرض الرئيسي الثالث:

جدول (١١) نتائج تحليل مصفوفة الإرتباط بين متغيرات الفرض الرئيسي الثالث

متغيرات الدراسة للفرض الرئيسي الثالث	جودة المراجعة	الملكية المؤسسية X خصائص مجلس الإدارة	الملكية المركزة X خصائص مجلس الإدارة	الملكية الإدارية X خصائص مجلس الإدارة	حجم الشركة	ربحية الشركة	الرافعة المالية	حجم مكتب المراجعة
جودة المراجعة	١.٠٠٠							
الملكية المؤسسية X خصائص مجلس الإدارة	٠.٠٠٠	١.٠٠٠						
الملكية المركزة X خصائص مجلس الإدارة	٠.٠٠٠	٠.٩٧٢	١.٠٠٠					
الملكية الإدارية X خصائص مجلس الإدارة	٠.٠٠٠	٠.٩٣٧	٠.٩٣٨	١.٠٠٠				
حجم الشركة	٠.١٤٢	٠.٠٥٨	٠.٠٥٤	٠.٠٥٩	١.٠٠٠			
ربحية الشركة	٠.٠١٨	٠.٠١١	٠.٠١٠	٠.٠٢٧	٠.٠٤٦٨	١.٠٠٠		
الرافعة المالية	٠.٠١٧	٠.٠١٦	٠.٠٢٥	٠.٠٢٦	٠.٠٦٥٧	٠.٠٨٢٠	١.٠٠٠	
حجم مكتب المراجعة	٠.٠٢٠	٠.٠١٩	٠.٠٩٢	٠.١١٠	٠.٠٦٩	٠.٠٦٠	٠.٠٦١	١.٠٠٠
	٠.٠٢٠	٠.٠١٩	٠.١٣٠	٠.٠٦٩	٠.٠٠٠	٠.٠٢٧	٠.٠٣١٦	

(**) تشير إلى معنوية معامل الارتباط عند مستوى معنوية ٠.٠٠١، (*) تشير إلى معنوية معامل الارتباط عند مستوى معنوية ٠.٠٠١، عدد المشاهدات (٢٧٢)، الارتباط (2-tailed) ونوعه المعامل (Pearson Correlation) يتضح للباحثة من الجدول السابق النتائج الآتية:

- وجود علاقة ارتباط موجبة معنوية عند مستوى (٠.٠٠١) بين الملكية المؤسسية في ضوء الخصائص الجيدة لمجلس الإدارة وجودة المراجعة، مما يدعم صحة الفرض الفرعي الأول للفرض الرئيسي الثالث، حيث أن معامل الارتباط موجب بقيمة (٠.٥٠٣) ومستوى المعنوية (sig) أقل من (٠.٠٠١)، ويدل ذلك على أنه كلما زاد نسبة الملكية المؤسسية وتحسنت خصائص مجلس الإدارة (حجم المجلس وفقا لقواعد الحوكمة وزيادة نسبة استقلاليته وفصل مهام المدير التنفيذي عن مهام رئيس مجلس الإدارة) كلما أدى ذلك إلى تحسين جودة المراجعة الخارجية.
- وجود علاقة ارتباط موجبة معنوية عند مستوى (٠.٠٠١) بين الملكية المركزة في ضوء الخصائص الجيدة لمجلس الإدارة وجودة المراجعة، مما يدعم صحة الفرض الفرعي الثاني للفرض الرئيسي الثالث، حيث أن معامل الارتباط موجب بقيمة (٠.٥١١) ومستوى المعنوية (sig) أقل من (٠.٠٠١)، ويدل ذلك على أنه كلما زاد نسبة الملكية المركزة وتحسنت خصائص مجلس الإدارة كلما أدى ذلك إلى تحسين جودة المراجعة الخارجية.
- وجود علاقة ارتباط موجبة معنوية عند مستوى (٠.٠٠١) بين الملكية الإدارية في ضوء الخصائص الجيدة لمجلس الإدارة وجودة المراجعة، مما يدعم صحة الفرض الفرعي الثالث للفرض الرئيسي الثالث، حيث أن معامل الارتباط موجب بقيمة (٠.٥٢٦) ومستوى المعنوية (sig) أقل من (٠.٠٠١)، ويدل ذلك على أنه كلما زاد نسبة الملكية الإدارية وتحسنت خصائص مجلس الإدارة كلما أدى ذلك إلى تحسين جودة المراجعة الخارجية.

ثانيا: تحليل الانحدار بين متغيرات الفرض الرئيسي الثالث:

لقياس الأثر التفاعلي لأنماط هيكل الملكية (الملكية المؤسسية - الملكية المركزة - الملكية الإدارية) وخصائص مجلس الإدارة (حجم المجلس وفقا لقواعد الحوكمة وزيادة نسبة استقلاليته وفصل مهام المدير التنفيذي عن مهام رئيس مجلس الإدارة) على جودة المراجعة قامت الباحثة بتحليل

الإنحدار المتعدد المتغيرات بعد إدخال المتغيرات الرقابية وهي (حجم الشركة، ربحية الشركة، الرافعة المالية للشركة، حجم مكتب المراجعة)، ويعرض الجدول التالي نتائج تحليل الانحدار كما يلي:

جدول (١٢) نتائج تحليل الإنحدار بين متغيرات الفرض الرئيسي الثالث

نماذج إختبار مدى صحة الفرض الرئيسي الثالث للدراسة (الأثر التفاعلي لأنماط هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على جودة المراجعة)									المتغيرات المفسرة في النموذج (مستقلة ورقابية)
النموذج الثالث الفرض الفرعي الثالث			النموذج الثاني الفرض الفرعي الثاني			النموذج الأول الفرض الفرعي الأول			
الأثر التفاعلي للملكية الإدارية وخصائص مجلس الإدارة على جودة المراجعة			الأثر التفاعلي للملكية المركزة وخصائص مجلس الإدارة على جودة المراجعة			الأثر التفاعلي للملكية المؤسسية وخصائص مجلس الإدارة على جودة المراجعة			
Sig.	قيمة T	قيمة B	Sig.	قيمة T	قيمة B	Sig.	قيمة T	قيمة B	
٠.٠٠١	٣.٣٨٤-	٠.٣٠-	٠.٠٠١	٣.٢٢٠-	٠.٢٩٦-	٠.٠٠٢	٣.١٧٦-	٠.٢٩٤-	المقدار الثابت (B0)
--	--	--	--	--	--	٠.٠٠٠	٩.٣٦٩	٠.١٣٣	الأثر التفاعلي للملكية المؤسسية وخصائص مجلس الإدارة (insown*bc)
--	--	--	٠.٠٠٠	٩.٦٠٠	٠.١٩٤	--	--	--	الأثر التفاعلي للملكية المركزة وخصائص مجلس الإدارة (conown*bc)
٠.٠٠٠	٩.٩٦٦	٠.١٤٤	--	--	--	--	--	--	الأثر التفاعلي للملكية الإدارية وخصائص مجلس الإدارة (manown*bc)
٠.٠٧٤	١.٧٩٦	٠.٠٠٨	٠.١٠٠	١.٦٥٢	٠.٠٠٧	٠.١٠١	١.٦٤٧	٠.٠٠٧	حجم الشركة (FSIZE)
٠.٨٦٧	٠.١٦٨	٠.٠٠٩	٠.٦٤٨	٠.٤٥٦	٠.٠٢٣	٠.٧٤٠	٠.٣٣٢	٠.٠١٧	ربحية الشركة (ROA)
٠.٣٦٤	٠.٩٠٩	٠.٠٠٩	٠.٢٦٢	١.١٢٥	٠.٠١١	٠.٣٣٧	٠.٩٦٣	٠.٠٠٩	الرافعة المالية (LEV)
٠.٣٨٧	٠.٨٦٧	٠.٠١١	٠.٢٧٥	١.٠٩٤	٠.٠١٤	٠.٢٩٤	١.٠٥١	٠.٠١٣	حجم مكتب المراجعة (BIG)
معامل التحديد $R^2 = ٠.٢٩٦$			معامل التحديد $R^2 = ٠.٢٨٢$			معامل التحديد $R^2 = ٠.٢٧٣$			القيمة التفسيرية (R2)
قيمة F٢٢.٣٧٨			قيمة F٢٠.٨٩٦			قيمة F١٩.٩٩٠			قيمة F
مستوى (SIG.) = ٠.٠٠٠			مستوى (SIG.) = ٠.٠٠٠			مستوى (SIG.) = ٠.٠٠٠			المعنوية الكلية للمنموذج

بالنظر لكل نموذج بشكل مستقل يتضح للباحثة من الجدول السابق النتائج التالية:

- معنوية النموذج (المعنوية الكلية) من خلال تحليل التباين (ANOVA) لكل نموذج، حيث بلغت مستوى المعنوية (٠.٠٠٠)، وهي أقل من (٠.٠٠٥) مما يدل على ارتفاع معنوية النماذج المستخدمة لإختبار الفرض الرئيسي الثالث وصلاحيتها لتحقيق هدف الدراسة.
- وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠.٠٠١) للملكية المؤسسية وخصائص مجلس الإدارة على جودة المراجعة في ظل وجود المتغيرات الرقابية، حيث أن معامل الإنحدار موجب بقيمة (٠.١٣٣)، والقيمة الإحتمالية (P-value) في النموذج الأول (٠.٠٠٠) وهي أقل من (٠.٠٠١)، وبلغت القيمة التفسيرية للنموذج (R2) قيمة (٠.٢٧٣)، وهي تشير إلى أن (٢٧.٣%) من إجمالي التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (جودة المراجعة) يمكن تفسيرها من خلال المتغيرات المفسرة (الأثر التفاعلي للملكية المؤسسية وخصائص مجلس الإدارة والمتغيرات الرقابية)، وباقي النسبة ترجع إلى الخطأ العشوائي في التقدير أو لعدم إدراج متغيرات أخرى كان من الممكن إدراجها ضمن النموذج ويكون لها تأثير على العلاقة، وتأسيساً على ماسبق يمكن للباحثة قبول صحة الفرض الفرعي الأول للفرض الرئيسي الثالث للدراسة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية للملكية المؤسسية وخصائص مجلس الإدارة على جودة المراجعة، الأمر الذي يمكن معه تقدير نموذج الإنحدار المعبر عن متغيرات هذا الفرض من خلال تمثيله بالمعادلة التالية:

$$AQ = -0.294 + 0.133(INSOWN * BC) + 0.007(FSIZE) + 0.017(ROA) + 0.009(LEV) + 0.013(BIG4)$$

- وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠.٠٠١) للملكية المركزة وخصائص مجلس الإدارة على جودة المراجعة في ظل وجود المتغيرات الرقابية، حيث أن معامل الإنحدار موجب بقيمة (٠.١٩٤)، والقيمة الإحتمالية (P-value) في النموذج الثاني (٠.٠٠٠) وهي أقل من (٠.٠٠١)، وبلغت القيمة التفسيرية للنموذج (R2) قيمة (٠.٢٨٢)، وهي تشير إلى أن (٢٨.٢%) من إجمالي التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (جودة المراجعة) يمكن تفسيرها من خلال المتغيرات المفسرة (الأثر التفاعلي للملكية المركزة وخصائص مجلس الإدارة والمتغيرات الرقابية)، وتأسيساً على ماسبق يمكن للباحثة قبول صحة الفرض الفرعي الثاني للفرض الرئيسي الثالث للدراسة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية للملكية المركزة وخصائص مجلس الإدارة على جودة المراجعة، الأمر الذي يمكن معه تقدير نموذج الإنحدار المعبر عن متغيرات هذا الفرض من خلال تمثيله بالمعادلة التالية:

$$AQ = -0.296 + 0.194(\text{CONOWN} * \text{BC}) + 0.007(\text{FSIZE}) + 0.023(\text{ROA}) + 0.011(\text{LEV}) + 0.014(\text{BIG4})$$

وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.01) للملكية الإدارية وخصائص مجلس الإدارة على جودة المراجعة في ظل وجود المتغيرات الرقابية، حيث أن معامل الانحدار موجب بقيمة (0.144)، والقيمة الإحصائية (P-value) في النموذج الثالث (0.000) وهي أقل من (0.01)، وبلغت القيمة التفسيرية للنموذج (R2) قيمة (0.296)، وهي تشير إلى أن (29.6%) من إجمالي التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (جودة المراجعة) يمكن تفسيرها من خلال المتغيرات المفسرة (الأثر التفاعلي للملكية الإدارية وخصائص مجلس الإدارة والمتغيرات الرقابية)، وتأسيساً على ماسبق يمكن للباحثة قبول صحة الفرض الفرعي الثالث للفرض الرئيسي الثالث للدراسة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية للملكية الإدارية وخصائص مجلس الإدارة على جودة المراجعة، الأمر الذي يمكن معه تقدير نموذج الانحدار المعبر عن متغيرات هذا الفرض من خلال تمثيله بالمعادلة التالية:

$$AQ = -0.30 + 0.144(\text{MANOWN} * \text{BC}) + 0.008(\text{FSIZE}) + 0.009(\text{ROA}) + 0.009(\text{LEV}) + 0.011(\text{BIG4})$$

وفى ضوء ما سبق تخلص الباحثة إلى ثبوت صحة الفروض الفرعية للفرض الرئيسي الثالث بوجود أثر ذو دلالة إحصائية لأنماط هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على جودة المراجعة الخارجية.

١١ - إختبارات فروض البحث:

١١-١ نتائج البحث:

أشارت أهم نتائج البحث إلى ما يلي:

- يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الملكية المؤسسية والملكية المركزة والملكية الإدارية وبين جودة المراجعة.
- يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم مجلس الإدارة وإستقلالية مجلس الإدارة وإزدواجية المدير التنفيذي وبين جودة المراجعة.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأنماط هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على جودة المراجعة.

١١-٢ التوصيات:

في ضوء النتائج التي توصل إليها البحث فيما يلي بعض التوصيات:

١- **على مستوى الجانب الأكاديمي:** لا بد لأقسام المحاسبة بالجامعات المصرية أن تتخذ خطوات فعلية وجريئة في تنقيح مناهجها الدراسية وإدراج مبادئ وقواعد حوكمة الشركات في خطط المناهج الدراسية بالجامعات المصرية، مع التركيز على عقد ورش العمل والندوات والمؤتمرات والحالات العملية بالإستعانة بمزاولي مهنة المحاسبة والمراجعة - وخاصة مكاتب المراجعة الـ BIG 4 - لشرح المناهج التطبيقية لهذا المفهوم، والفوائد التي تعود على الشركات وأصحاب المصالح من تطبيقها.

٢- **على مستوى الجانب المهني:**

▪ ضرورة إبداء المراجع رأيه ضمن تقريره عن مدى إلتزام الشركات بتطبيق قواعد حوكمة الشركات.

▪ وضع حدود لنسب الملكية بأشكالها المختلفة في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، وإلتزام بالإفصاح عن هيكل الملكية، بما يسهم في تقييد السلوك الإنتهازي لبعض الأطراف ذات السيطرة لتحقيق مصالحها على حساب الأطراف الأخرى.

▪ تشجيع الإدارة على امتلاك أسهم داخل الشركة لزيادة دوافعها لإرتفاع قيمة الشركة ما يسهم في تقارب المصالح بين الإدارة والمساهمين والحد من مشاكل الوكالة وانخفاض تكاليفها.

▪ ضرورة تضمين مجالس إدارات الشركات لأعضاء مستقلين من غير التنفيذيين من ذوي الخبرة المالية، وقيام هيئة الرقابة المالية بإلزام الشركات بنسبة محددة للأعضاء المستقلين بمجلس الإدارة من إجمالي عدد أعضائه، مما يضمن استقلالية المجلس والحد من الممارسات الإنتهازية للإدارة التنفيذية وعدم هيمنتها على عملية اتخاذ القرار.

٣- **على مستوى الجانب التنظيمي لمهنة المراجعة:** ضرورة تفعيل وتعزيز الدور الرقابي للهيئة العامة للرقابة المالية للتحقق من مدى إلتزام الشركات بأليات الحوكمة الخاصة بخصائص مجلس الإدارة بالشركات المسجلة بالبورصة المصرية، لما لذلك من تأثير إيجابي على مستوي جودة المراجعة.

١١-٣ الدراسات المستقبلية:

- أثر خصائص مجلس الإدارة وهيكل الملكية على العلاقة بين الإفصاح بالتقارير المتكاملة.
- تحليل طبيعة العلاقة بين تنوع مجلس الادارة وهيكل الملكية وأثرها على خطر التعثر المالي.
- أثر خصائص مجلس الإدارة ولجنة المراجعة على جودة التقارير المالية >

١٢ - مراجع البحث:

أولاً: المراجع العربية:

- إسماعيل، إسماعيل خليل، نعوم، ريان، (٢٠١٢)، "الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بين النظرية والتطبيق"، مجلة كلية جامعة بغداد للعلوم الاقتصادية، جامعة الإسراء، العدد الثلاثون.
- أبو دنيا، أحمد السيد محمد، (٢٠١٤)، "تقييم مدى التزام مراقبي الحسابات بقواعد السلوك المهني لتحسين جودة التقرير المهني: دراسة ميدانية"، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية التجارة، جامعة المنوفية.
- حميدة، عيد محمود، (٢٠٠١)، "تقييم عملية الإفصاح عن الأداء المالي للشركات المساهمة السعودية - دراسة تطبيقية"، المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني.
- خليل، محمد أحمد إبراهيم، (٢٠١٩)، "أثر أنماط هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على الدور الرقابي للجنة المراجعة للحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية - دراسة نظرية تطبيقية"، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها، العدد الأول.
- صالح، أحمد مكرم أحمد، (٢٠١٦)، "دراسة تحليلية لأثر العلاقة بين الأهمية الاقتصادية للعميل لدى مكتب المراجعة وممارسات إدارة الأرباح على جودة عملية المراجعة الخارجية - دراسة ميدانية"، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية التجارة، جامعة بنى سويف.
- عبدالعليم، صافيناز نجاتي ابراهيم، (٢٠٢١)، "أثر تفعيل مداخل المراجعة الخارجية على جودة التقارير المالية ومخاطر المراجعة بالتطبيق على بيئة الممارسات المهنية المصرية، رسالة دكتوراه في المحاسبة، كلية التجارة، جامعة بنى سويف.
- غريب، عادل ممدوح، (٢٠١٦)، "أثر خصائص مجلس الإدارة والملكية المؤسسية في جودة المراجعة الخارجية في الشركات المساهمة السعودية: دراسة تطبيقية"، مجلة الإدارة العامة، معهد الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية، المجلد السادس والخمسون، العدد الثالث، ص. ٥٣٢-٤٩٤.
- محمد، وليد محمد عبد العزيز، (٢٠١٥)، "دراسة تحليلية لتأثير هيكل الملكية على جودة الأداء المالي وممارسات الحوكمة في الشركات المصرية، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية التجارة، جامعه بنى سويف.
- يسن، شروق عصام الدين، (٢٠١٦)، "أثر الأنماط المختلفة لهيكل ملكية الشركات المساهمة على جودة الارباح المحاسبية -دراسة ميدانية، رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعه بنها، كلية التجارة.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- Alfraih, M. M. (2016). The effectiveness of board of directors' characteristics in mandatory disclosure compliance. *Journal of Financial Regulation and Compliance*, 24(2), 154-176.
- Al-Najjar, B. (2018). Corporate governance and audit features: SMEs evidence. *Journal of Small Business and Enterprise Development*, 25(1), 163-179.
- Daadaa, W., & Jouini, F. (2018). Does ownership structure affect dividend policy? A panel data analysis for the French market. *International Journal of Governance and Financial Intermediation*, 1(1), 18-36.
- Khasharmeh, H., & Joseph, N. (2017). Does ownership structure affects audit quality: Evidence from Bahrain. *Global Journal of Accounting, Economics and Finance*, 4(3), 92-100.
- Jerab, D. A. (2011). The effect of internal corporate governance mechanisms on corporate performance. Available at SSRN 1846628.
- Makni, I., Kolsi, M. C., & Affes, H. (2012). The impact of corporate governance mechanisms on audit quality: Evidence from Tunisia. *IUP Journal of Corporate Governance*, 11(3), 48-70.
- Muller-Kahle, M. I. (2015). The impact of dominant ownership: the case of Anglo-American firms. *Journal of Management & Governance*, 19, 71-89.
- Odeleye, A. T. (2018). Quality of corporate governance on dividend payouts: the case of Nigeria. *African Development Review*, 30(1), 19-32.

